



بُنْيَةُ الاسْتِفْهَامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

دكتور

محمود سليمان الجعيدى

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب . جامعة المنصورة

أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة دراسة تطبيقية على بنية الاستفهام في القرآن الكريم

■ مقدمة الدراسة:

لقد قدّم اللغويون العرب في مصادرهم اللغوية، القديمة والحديثة، رؤيةً شاملةً ومتطورةً لكيفية عمل النظام اللغوي في اللغة العربية في جميع مستوياته: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، والمعجمية، وعملية تحليل هذا النظام واكتشاف غوامضه وبيان أسرارهِ إنما تتم، في بعض مراحلها، من خلال اكتشاف عناصر التشابه وعناصر الاختلاف في بنية اللغة في جميع مستوياتها التحليلية: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، ومعجمية، ثم البحث عن الأثر المباشر لهذه العناصر، المتشابهة والمختلفة، على بنية التركيب بشكل عام، ومن بينها بُنيته النحوية.

وأسلوب الاستفهام أسلوب لغوي، له دلالاته الخاصة، فغرضه الحقيقي، أولاً وقبل أيّ شيء، طلب الفهم، أي: طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً عند المستفهم من قبل، بواسطة أداة من أدوات الاستفهام المعروفة، مذكورة أو مقدرة، وهو قسم من أقسام الإنشاء الطلبي التسعة^(١)، ولأسلوب الاستفهام بنيته اللغوية المعروفة، ولهذه البنية أحكامها الخاصة بها في النحو العربي، ولأسلوب الاستفهام كذلك أثره الواضح على تركيب الجملة العربية وما يعتري هذا التركيب من ظواهر لغوية معينة، نحو: العمل النحوي، أو الحذف، أو الزيادة، أو التقديم والتأخير، أو الفصل،...، فقد رَدَّ النحاة كثيراً من هذه الظواهر التي يمكن أن تعتري البنية النحوية للجملة العربية إلى عددٍ من المعاني، ومن بينها معنى الاستفهام خصوصاً، والطلب عمومًا، على نحو يكادُ يكون ملحوظاً في كثيرٍ من أبوابهم النحوية والصرفية.

وثمة عددٌ غير قليلٍ من الدراسات اللغوية الحديثة التي حاولت أن تدرس بنية أسلوب الاستفهام في اللغة العربية بشكلٍ خاصٍ، أو بنية الأساليب الطلبية والإنشائية بشكلٍ عامٍ، من خلال المصادر النحوية العربية القديمة والحديثة، في النصوص العربية القديمة والحديثة، ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال، دراسة بعنوان: *(أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي)*، وهي الدراسة التي قدمها الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، وقد انطلقت هذه الدراسة من عددٍ من المنطلقات اللغوية والأدبية والبلاغية، فقد جاءت دراسته في فصلين، اختص الفصل الأول منهما بدراسة حرفي الاستفهام: (الهمزة)، و(هَلْ)، بينما اهتم الفصل الثاني بدراسة أسماء الاستفهام، فأفرد مبحثاً خاصاً لكل اسم من أسماء الاستفهام، وهو في ذلك كله إنما يركز بشكل واضح ومباشر على أنماط جملة الاستفهام، وعلى الصورة الأدبية التي يشكلها أسلوب الاستفهام، ثم على الأغراض البلاغية والبيانية التي قد يخرج إليها أسلوب الاستفهام في كل مبحث من مباحث دراسته^(٢).

وقد درس الدكتور عبد العليم فودة موضوع: *(أساليب الاستفهام في القرآن الكريم)*، وقد انطلق الباحث في دراسته من نوع أدوات الاستفهام، فأفرد مبحثاً خاصاً لكل أداة حرفية أو اسمية، ذاكراً الأحكام النحوية الخاصة بها في ضوء ما ذكره النحاة، ومتتبعاً مواضع ذكر هذه الأدوات في القرآن الكريم^(٣).

أمّا الدكتور محمد إبراهيم الجدبة فقد درس: *(أسلوب الاستفهام في ديوان هاشم الرفاعي، دراسة نحوية)*، وقد درس الباحث أدوات الاستفهام، وقسمها تقسيماً تقليدياً إلى: حروف، وأسماء، ثم بيّن نسب الاستفهام بكل أداة من هذه الأدوات في ديوان هاشم الرفاعي، وقدم بعد ذلك بعض الأحكام النحوية الخاصة بكل أداة من أدوات الاستفهام^(٤).

وثَمَّةٌ عددٌ آخر من الدراسات التي دارت حول أسلوب الاستفهام في اللغة العربية بشكل خاص، أو حول أساليب الطلب في اللغة العربية بشكل عام^(٥)، وهي دراسات ذات أهداف مختلفة، لكنها تتفق جميعاً في أنَّ البعد الغائب عنها هو دراسة أثر الاستفهام على بنية جملة الاستفهام أولاً، وعلى بنية ما يقع في سياق جملة الاستفهام من جمل، نحو: جملة جواب الاستفهام ثانياً، بشكل مُفَصَّل وواضح يؤدي في نهاية الدراسة إلى ضم المتشابه في الأحكام في النحو العربي، وتشكيل تصوُّر واضح عن طبيعة عمل الاستفهام وأثره على البنية النحوية للجملة في اللغة العربية من خلال نصٍّ تطبيقيٍّ موثوق به يستطيع أن يرفض بعض الآراء، أو يقوي بعضها ويرجِّحه.

وهذه دراسةٌ بعنوان: (أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة، دراسةٌ تطبيقيةٌ على بنية الاستفهام في القرآن الكريم)، وهي دراسة تهدف، بشكل رئيس ومباشر، إلى رصد أثر معنى الاستفهام على تركيب البنية النحوية للجملة في اللغة العربية؛ فقد أسند النحاة كثيراً من الظواهر النحوية الملحوظة في بناء الجملة الاستفهامية، أو ما يتضام مع سياق الاستفهام من جمل، نحو: جملة جواب الاستفهام، إلى معنى الاستفهام، أو إلى سياق الاستفهام، وهذا اتجاه نظريٍّ أوليٍّ في هذه الدراسة، ثم يأتي بعد ذلك اتجاه آخر، وهو اتجاه تطبيقي يهدف إلى بيان أثر الاستفهام على تركيب البنية النحوية لجملة الاستفهام، وما يتضام مع سياق الاستفهام من جمل، نحو: جملة جواب الاستفهام، في القرآن الكريم.

فمن المعلوم أنَّ النحاة قد اجتهدوا كثيراً في بناء الهيكل البنوي العام والخاص للنحو العربي، وهو اجتهد يَنسَم بالموضوعية، ومن ثَمَّ فإنَّ "النحو يَنسَم بالموضوعية وما يكون لها من استقراء ناقص وضبط"^(٦)، ووجه الاستقراء الناقص أنَّ النحاة قد أسسوا كثيراً من قواعدهم النحوية على المسموع من كلام العرب في

لغاتهم الأدبية المروية والمسموعة، لا في لغة الكلام والتخاطب اليومي، وما ورد على خلاف ذلك تأولوه.

ومن وجوه التأويل إسنادهم المغايرة بين قواعدهم النحوية التي أسسوها وبين الظواهر اللغوية التي قد يَكشِفُ عنها واقع الاستعمال اللغوي في بنية الجملة في اللغة العربية إلى معانٍ معينة في السياق، نحو: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي،...، وقد جاء حديثهم عن أثر الاستفهام على بنية الجملة متناقضاً بين إسناد ما يعتري البنية النحوية للجملة من ظواهر إلى الاستفهام فقط، أو إلى الاستفهام الإنكاري، أو إلى الاستفهام بحرفي الاستفهام فقط دون أسمائه، أو إلى الاستفهام بسائر أدوات الاستفهام، يضاف إلى ذلك أيضاً أنهم قد درسوا كثيراً من أحكام الاستفهام وظواهره اللغوية في ثنايا أبوابهم النحوية، إلا أنهم لم يضعوا له باباً خاصاً يدرس أحكامه وظواهره وأثره في التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية بشكل عام.

وتطرح الدراسة بهذا التصور عدداً من الأسئلة، منها: ما الظواهر اللغوية التي قد تطرأ على البنية النحوية للجملة بتأثير سياق الاستفهام؟، وهل الاستفهام هو المؤثر الفعلي في إنتاج هذه الظواهر في البنية النحوية لجملة الاستفهام في اللغة العربية؟، وهل ثمة فرق بين الاستفهام الحقيقي والاستفهام المجازي في التأثير على تركيب الجملة العربية؟، وهل هناك فرق بين الاستفهام بحرفي الاستفهام: (الهمزة، وهل) والاستفهام بأسماء الاستفهام المختلفة: (مَنْ، وَمَا، وَمَتَى،....) في التأثير على تركيب الجملة في العربية؟، وأخيراً ما أثر الاستفهام على البنية النحوية لجملة الاستفهام وما يقع في سياقها من جملة جواب الاستفهام في القرآن الكريم؟، وهل لأثر الاستفهام على بنية الجملة في القرآن الكريم خصائص لغوية خاصة تخرج عن خصائص الاستفهام في الجملة العربية؟

وتهدف هذه الدراسة، بتصورها السابق، إلى عدد من الأهداف النظرية والتطبيقية، منها:

- الوقوف على أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية فيما يتعلق بقضية العمل النحوي في الجملة العربية.
- الوقوف على أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية فيما يتعلق بظاهرة الحذف من بنية الجملة العربية.
- الوقوف على أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية فيما يتعلق بظاهرة التقديم والتأخير في بنية الجملة العربية.
- تحليل أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية تحليلًا لغويًا موضوعيًا من خلال رد الأسباب إلى أصولها في كثير من ظواهر بناء الجملة العربية في سياق الاستفهام.
- الوقوف على أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة في القرآن الكريم فيما يتعلق بظواهر: العمل النحوي، والحذف، والتقديم والتأخير، في جملة الاستفهام في القرآن الكريم.

وتحقيقًا للأهداف السابقة جاءت هذا الدراسة على النحو التالي:

■ تمهيد الدراسة: ويدرس فكرتين أساسيتين، هما:

١- تعريف الاستفهام.

٢- أحكام الاستفهام في اللغة العربية.

■ المبحث الأول: ((الاستفهام والعمل النحوي))، ويدرس أثر الاستفهام على

التركيب النحوي للجملة العربية فيما يتعلق بظواهر العمل النحوي من حيث: العمل، أو تعليق العمل، أو إلغاء العمل، في بعض عناصر الجملة، وقد وردت أفكار هذا المبحث على النحو التالي:

- ١- أثر الاستفهام في إعمال: (اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول)، عمل أفعالها.
- ٢- أثر الاستفهام في إجراء فعل القول مجرى: (ظَنَ) وأخواتها.
- ٣- أثر الاستفهام في نصب الاسم المشغول عنه وجوباً.
- ٤- أثر الاستفهام في إعمال (كَي) الجز.
- ٥- أثر الاستفهام في إعمال (الفاء)، و(الواو) النصب في الفعل المضارع ب(أَنْ) مضمرة وجوباً.
- ٦- أثر الاستفهام في تعليق (ظَنَ) وأخواتها عن العمل.
- ٧- أثر الاستفهام في تعليق (أَرَى) البصرية عن العمل.
- ٨- أثر الاستفهام في إلغاء إعمال (إِلا) الاستثنائية.
- ٩- أثر الاستفهام في زيادة (مِنْ) الجارة، وإعمالها لفظاً لا محلاً.

■ **المبحث الثاني: (الاستفهام والحذف)**، ويدرس أثر الاستفهام على التركيب النحوي للجملة العربية فيما يتعلق بحذف بعض عناصر بناء الجملة، وقد وردت أفكار هذا المبحث على النحو التالي:

- ١- أثر الاستفهام في حذف (المبتدأ) جوازاً.
- ٢- أثر الاستفهام في حذف (الخبر) جوازاً.
- ٣- أثر الاستفهام في حذف (المبتدأ، والخبر) جوازاً.
- ٤- أثر الاستفهام في حذف (الفعل) جوازاً.
- ٥- أثر الاستفهام في حذف (الفعل، وفاعله) جوازاً.
- ٦- أثر الاستفهام في حذف (الفعل، وفاعله، ومفعوله) جوازاً.
- ٧- أثر الاستفهام في حذف العامل في المفعول المطلق وجوباً.
- ٨- أثر الاستفهام في حذف العامل في المفعول معه جوازاً.

■ **المبحث الثالث: (الاستفهام والرتبة)**، ويدرس أثر الاستفهام على بنية الجملة العربية فيما يتعلق برتبة بعض عناصر الجملة، وقد وردت أفكار هذا المبحث على النحو التالي:

١- أثر الاستفهام في تقديم (المبتدأ) وجوباً.

٢- أثر الاستفهام في تقديم (الخبر) وجوباً.

٣- أثر الاستفهام في تقديم (المفعول) به وجوباً.

٤- أثر الاستفهام في تقديم (الحال) وجوباً.

٥- أثر الاستفهام في جواز الابتداء بالنكرة.

وقد قدّمنا في كل مبحث من المباحث السابقة دراسةً تطبيقيةً لأثر الاستفهام على بنية جملة الاستفهام في القرآن الكريم، وما تضام معها من جمل أخرى، نحو: جملة جواب الاستفهام، وذلك فيما يتعلق بالظواهر المدروسة، ثمّ حللت الظواهر المدروسة في القرآن الكريم في ضوء ما رآه النحاة وما أضافه المفسرون إلى ذلك من إضافات دلالية تتيح الوقوف على الأبعاد التركيبية للظواهر المدروسة في القرآن الكريم.

ونَمّة عدد آخر من الظواهر اللغوية التي توضح أثر الاستفهام على بنية التركيب بشكل عام، وذلك نحو: حذف همزة الوصل المكسورة، دون المفتوحة، في سياق الاستفهام بحرف الاستفهام (الهمزة) لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر^(٧)، كما في قوله تعالى:

{أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ} [الصافات: ١٥٣]

ولم تُدْخَلْ مثل هذه الظواهر في حدود هذه الدراسة على أساس أنّ الحذف إنّما وقع في بنية الفعل في المستوى الصرفي للتركيب لا في المستوى النحوي له.

وقد التزمت منهجاً ثابتاً في عرض آراء النحاة في الجزء النظري من هذه الدراسة، ومن ذلك أن الاستفهام إذا كان عاملاً مؤثراً في بنية الجملة مع اشتراط شروط أخرى لابد من توافرها مجتمعة مع الاستفهام ذكرت هذه الشروط كاملة في متن البحث، أما إن كان الاستفهام عاملاً مؤثراً في بنية الجملة بمفرده أو مع عوامل أخرى يكتفي كل عامل منها بنفسه في إحداث هذا الأثر ذكرت الاستفهام فقط في متن الدراسة، وذكرت العوامل الأخرى في هامش الدراسة، وقد اعتمدت في الجانب النظري من هذه الدراسة، بشكلٍ أساسيٍّ، على بعض مصادر النحو العربي التي تتسم باتساع مادتها العلمية وتنوعها، ومنها: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت: ٦٧٩هـ)، وشرح الرضي على الكافية، للرضي الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ)، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، (ت: ٩٠٥هـ)، أما مصادر النحو الأولى لسيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم فيرجع إليها إن كان فيها ما يوضح الظاهرة، أو ما يُضيف جديداً إلى الدراسة التحليلية للظواهر المدروسة.

وقد ارتكز الاستشهاد في كثير من الظواهر النحوية المدروسة أساساً على الشواهد النحوية التي ذكرها النحاة في مصادرهم النحوية في أثناء عرضهم للظاهرة، وهو ما يتيح الكشف عن أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة في اللغة العربية بشكلٍ عامٍّ، ثم تأتي بعد ذلك الدراسة التطبيقية في هذه الدراسة من خلال دراسة الظاهرة في النص القرآني لبيان أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة في القرآن الكريم، ولبيان خصائص النص القرآني في هذا الجانب، وإني لأرجو في نهاية هذه المقدمة أن أنال بهذا العمل أجر المجتهد المصيب، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور/ محمود سليمان الجعدي

تمهيد الدراسة

(١): تعريف مصطلح: (الاستفهام):

يرتبط تعريف مصطلح: (الاستفهام) في بعض جوانبه بتعريف مصطلح: (الجملة) في النحو العربي، بل ويُعدُّ فرعاً عليه، فمصطلح: (الجملة) في النحو العربي من المصطلحات التي تداخل مفهومها ومفهوم مصطلح: (الكلام)، فجمهور النحاة يَرَى أن (الكلام): "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"^(٨)، وانطلاقاً من هذا المفهوم نظر النحاة إلى مصطلح: (الجملة) في النحو العربي نظرتين متباينتين:

- **النظرة الأولى:** تسوى بين دلالة مصطلحي: (الكلام)، و(الجملة)، وتجعلهما بمعنى واحد، فالجملة: "كل كلام مفيد مستقل بنفسه"^(٩)، والكلام: "هو الذي يسميه النحويون الجمل"^(١٠)، وهو ما يعني أن: اللفظ، والاستقلال، والإفادة، هي العناصر المميزة لكلٍ من مصطلحي: (الكلام)، و(الجملة)، ويُعترض على ذلك بتسمية الجملة الواقعة خبراً، أو صلةً، أو حالاً، أو شرطاً، أو جواباً، جملة، مع أن هذه الجمل لا يتوفر فيها عنصراً: الاستقلال، والإفادة، ويُجيب على ذلك السيوطي بأن التسمية هنا تسمية مجازية؛ "لأنّ كلاّ منهما"^(١١) كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان"^(١٢).

- **النظرة الثانية:** تجعل هناك علاقة عموم وخصوص بين المصطلحين، فمصطلح: (الكلام) خاص، ومصطلح (الجملة) عام، وهذا ما فسره الرضي بقوله: "الفرق بين (الكلام) و(الجملة) أن (الجملة) ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل،...، و(الكلام) ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"^(١٣).

وعبارة الرضي: "الجملة التي هي خبر المبتدأ" تشير إلى أن المقصود بمصطلح: (الكلام): ما أفادَ معنًى يَحسُنُ السكوتُ عليه، أما إذا تضمنت العبارة إسنادًا بين: مبتدأ، وخبر، أو بين: فعل، وفاعل، ولم يحسن السكوت عليه، أي: لم يستقل بنفسه، كما هو الحال في الجملة التي تقع خبرًا أو صلة لموصول، فهي جملة وليست كلامًا.

وقد ذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه الرضي^(١٤)، واقترح أن تسمى الجملة التي تقع خبرًا لمبتدأ، أو نعتًا، أو حالًا، أو صلة لموصول، وهي الجمل التي لا يتضح فيها عنصران: الاستقلال، والإفادة، جملة صغرى، في حين تسمى الجملة الأساسية التي تقع هذه الجمل في نطاقها جملة كبرى^(١٥).

إنَّ التعريف السابق الذي قدمه النحاة لمصطلح: (الكلام) لا يتطابق ومفهوم مصطلح: (الجملة) تطابقًا كاملاً؛ ذلك أنه يصح أن يطلق، أيضًا، على عددٍ غير متناهٍ من الجمل^(١٦)، وهو ما يمكن أن يسمى بالفقرة التي تحتوي على عدد غير قليل من الجمل، أو النص الذي يمكن أن يحتوي على عددٍ غير قليلٍ من الفقرات، ومن ثَمَّ كانت دلالة مصطلح: (الكلام) لدى القدماء أقرب إلى النشاط الفعلي العقلي للمخزون اللغوي في ذهن الجماعة اللغوية^(١٧).

أما ما قدمه اللغويون المحدثون لمفهوم الجملة فكان أقرب إلى الدقة؛ حيث رأوا أنَّ الجملة "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه"^(١٨)، وهو ما نعتد به في هذا البحث، فقولنا: (قام زيدٌ) جملة، و(زيدٌ مجتهدٌ) جملة، و(صه) جملة، و(كيف أنت؟)، جملة، و(كيف؟)، في سياق الحوار بين شخصين، جملة، و(من؟) في السياق نفسه جملة؛ "لأنَّ كل مجموعة مما سبق تؤدي بلباناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى"^(١٩).

أما الجمل التي تقع في نطاق جملٍ أخرى، مثل: جملة الصلة، وجملة الحال، و...، فهي جمل لا يتم بها معنى يحسن السكوت عليه، ومن ثمّ تخرج عن نطاق التعريف السابق للجملة، ويمكن تسميتها، وفق دلالتها، الجمل غير المستقلة دلاليًا.

وقد قدّم النحاة العرب عدة أقسام لمصطلح: (الجملة) في العربية، من ذلك تقسيم شكلي يعتمد على ما تبتدئ به الجملة، فالجملة، وفق ما تبتدئ به، كما يرى معظم النحاة: اسمية، وفعليّة^(٢٠)، وأضاف بعض النحاة إلى ذلك الجملة الظرفية^(٢١)، والشرطية^(٢٢)، كما نجد لديهم أيضًا مصطلحي: (الجملة الخبرية)^(٢٣)، و(الجملة الإنشائية)^(٢٤).

وتقسيم الجملة إلى: (خبرية)، و(إنشائية)، أو تقسيم الكلام إلى: (خبر)، و(إنشاء)، هو تقسيم بلاغي، حيث يذكر القزويني "أنّ (الكلام): إمّا خبر، أو إنشاء؛ لأنه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول: (الخبر)، والثاني: (الإنشاء)"^(٢٥).

وقد قال بهذا التقسيم أيضًا ابن هشام في الشذور؛ حيث قسم الكلام إلى: (خبر)، و(طلب)، و(إنشاء)، وعرف ذلك بقوله: إنّ الكلام "إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا، فإن احتملها فهو الخبر، نحو: (قام زيد)، و(ما قام زيد)، وإن لم يحتملها فإمّا أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو: (اضرب)، و(لا تضرب)، و(هل جاءك زيد؟)، وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: (أنت حر)"^(٢٦)، ثم عاد ابن هشام وصرح بأنّ (الكلام) "ينقسم إلى: (خبر)، و(إنشاء) فقط، وأنّ (الطلب) من أقسام (الإنشاء)"^(٢٧).

والإنشاء غير الطلبي ما لا يستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب، ومن هذا القسم: المدح، والذم، والتعجب،...، ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنَّ البلاغيين "لا يكادون يلقون بالألأ إلى هذا القسم الثاني؛ لقلة المباحث المتعلقة به، ولأنَّ أكثره في الأصل أخبارٌ نقلت إلى معنى الإنشاء، وأما النحويون فيوجهون عناية خاصة إلى معظم أنواع هذا القسم في مختلف أبواب النحو، بل عقدوا لبعضه أبواباً خاصة" (٢٨)، أمَّا الإنشاء الطلبي فهو ما استلزم مطلوباً ليس حاصلًا في وقت الطلب، وينقسم تسعة أقسام، هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء (٢٩)، والاستفهام بذلك قسمٌ من أقسام الإنشاء الطلبي.

و(الاستفهام) و(الاستخبار) بمعنى واحد، ف"الاستفهام مصدر استفهمت، أي: طلبت الفهم، وهذه السنين تفيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستخبار" (٣٠)، ف"(الاستخبار) هو طلب خبر ما ليس عندك، وهو بمعنى: (الاستفهام) أي طلب الفهم، ومنهم من فرق بينهما بأن (الاستخبار) ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً" (٣١)، وبناء على ذلك نستطيع أن نعرف الاستفهام بأنه: طلب الفهم، أي: طلب المتكلم العلم بشيءٍ لم يكن معلوماً عنده من قبل بواسطة أداةٍ من أدوات الاستفهام، وهي: (الهمزة، وهل، ومَنْ، وما، ومتى، وأين، وأيان، وأتى، وكيف، وكَمْ، وأي) (٣٢).

والاستفهام، كما يرى البلاغيون، قد يكون استفهاماً حقيقياً يقصد منه طلب العلم بشيءٍ لم يكن معلوماً، وقد يكون الاستفهام بلاغياً، أو مجازياً، وهو ما يخرج عن معناه الحقيقي إلى غرض بلاغي معين، نحو: التعجب، والاستبطاء، والتنبيه على الضلال، والتقرير، والإنكار،...، وهو ما شُغِلَ به البلاغيون ووجهوا إليه جُلَّ اهتمامهم (٣٣).

والاستفهام، بالمفهوم السابق، معنى من المعاني التي تؤثر على بنية الجملة العربية، إعمالاً لعنصرٍ ما، أو حذفاً له، أو تقديمًا وتأخيرًا لبعض عناصرها، وشأنه في ذلك شأن كثيرٍ من المعاني التي تؤثر على بنية الجملة العربية، نحو: الأمر، والنهي، والنفي، والجزاء، فقد ربط سيبويه بين الاستفهام والأمر؛ "لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل" (٣٤)، كما ربط بين الاستفهام والجزاء، فجوابه كجواب الجزاء في عدم تحققه ووجوبه، وما بعد الاستفهام جزاء، كما أن ما بعد الشرط جزاء، يقول سيبويه: "ألا ترى أنك إذا قلت: أين عبد الله آت، فكأنك قلت: حيثما يكن آت" (٣٥)، والهدف الرئيس من هذه الدراسة هو بيان أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة مع تطبيق ذلك على بنية الاستفهام في القرآن الكريم.

(٢): أحكام الاستفهام في النحو العربي:

ذَكَرَ النحاة كثيرًا من الأحكام النحوية الخاصة بالاستفهام خاصة، والجملة الطلبية عامة، لكنها مفرقة بين ثنائيا الأبواب النحوية، ويَجْدُر بنا في هذا المقام أن نرصد بعض الأحكام التي ذكرها النحاة للاستفهام، أو للجملة الطلبية؛ لأنها قد تسهم بشكل مباشر في تحليل كثير من الظواهر اللغوية الناتجة عن الأثر المباشر للاستفهام على بنية الجملة العربية، ومن هذه الأحكام:

- أن الاستفهام له صدر الكلام، يقول الزمخشري: "وللأستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه، لا تقول: (ضربت أزيداً)، وما أشبه ذلك" (٣٦)، ومعنى الصدارة (٣٧): أن تُعَرَّب أدوات الاستفهام مع ما يتلوها على أنها جملة واحدة، فلا تعرب البتة مع ما يسبقها؛ إذ يخرجها ذلك عن صدارتها في الجملة، إنما تُعَرَّب داخل جملتها المقترنة بها، ففي قوله تعالى:

{أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ} [يس: ٣١]

لا تعرب: {كَمْ} مفعولاً به للفعل: {يَرَوْا}، وإنما تُعرب مفعولاً به مقدماً للفعل التالي لها في جملتها: {أَهْلَكْنَا}.

• أن الاستفهام لا يعمل فيه عاملٌ سابقٌ عليه؛ لأنَّ له صدر الكلام، وبناءً على ذلك يرى ابن هشام أن (أي) في قوله تعالى:

{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشراء: ٢٢٧]

"مفعولٌ مطلقٌ" (ينقلبون)، وليست مفعولاً به (سيعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله^(٣٨)، وبناءً على هذه القاعدة يرى أيضاً أن (أي) في قوله تعالى:

{فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ} [الزلم: ٥-٦]

"مخفوضة لفظاً، مرفوعة محلاً؛ لأنها مبتدأ، و(الباء) زائدة، والأصل: (أيكم المفتون)، والجملة نصب بـ(تبصر، أو يبصرون)"^(٣٩).

• أن (الهمزة) أصلُ أدوات الاستفهام، ولهذا خُصِّصَتْ (الهمزة) بعدد من الأحكام النحوية^(٤٠)، منها:

أ- جواز حذفها، سواء تقدمت على (أَمْ) أم لم تتقدم، ومثال حذفها مع تقدمها على (أَمْ) قول الشاعر:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ؟

والتقدير: (أبسبع؟)، ومثال حذفها مع عدم تقدمها على (أَمْ) قول الشاعر:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
والتقدير: (أودو الشيب يلعب؟).

ب- أنها ترد لطلب التصور، نحو: (أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟)، ولطلب التصديق، نحو: (أزيدُ قائمٌ؟)، بخلاف (هَلْ) التي تختص بطلب التصديق، نحو: (هل قام زيد؟).

ج- أنها تدخل على الإثبات، وعلى النفي، فدخولها على الإثبات كما في قوله تعالى:

{إِلَهُ مَعَ اللَّهِ} [النمل: ٦٠]

ودخولها على النفي كما في قوله تعالى:

{أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} [الشرح: ١]

د- تمام تصديرها، بدليل أنها لا تُذكر بعد (أَمْ) الإضرابية، بخلاف (هَلْ) التي تذكر بعد أم الإضرابية، فلا يجوز أن نقول: (أَقَامَ زيدٌ أَمْ أَقْعَدَ؟)، ويجوز أن نقول: (أَقَامَ زيدٌ أَمْ هَلْ قَعَدَ؟)، ومن دليل تصديرها كذلك أنها إذا كانت في جملة معطوفة بـ(الواو)، أو بـ(الفاء)، أو بـ(ثم)، قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام التي تتأخر عن العاطف.

هـ- أن (الهمزة) يستقيم بها عن مفرد، وعن نسبة، وتدخل على الاسم والفعل، لكن دخول غيرها على الفعل إنما يكون من قبيل التوسع ومخالفة الأصل^(٤١).

• أن (هَلْ) من حروف الاستفهام التي "لا تدخل على الشرط، ولا على (إن)، ولا على اسم بعده فِعْلٌ في الاختيار"^(٤٢)، فقولنا: "(هل زيدا رأيت، وهل زيدٌ ذهب؟) قبيح، ولا يجوز إلا في الشعر"^(٤٣)، وذلك بخلاف (الهمزة) التي تدخل على الثلاثة الماضية، ودليل ذلك قوله تعالى:

{أَفَأَنْ مَتَّ فَهَمُ الْخَالِدُونَ} [الأنبياء: ٣٤]

{قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ} [يوسف: ٩٠]

{فَقَالُوا أَبَشِّرْنَا مِنْ أَحَدٍ نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعْرٍ} [القمر: ٢٤]

وبناءً على ذلك رأى النحاة أن جملة: {يَزْرُقُكُمْ} في قوله تعالى:

{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَزْرُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [فاطر: ٣]

يجوز أن تكون "خبرًا للمبتدأ، وأن تكون صفته، وأن يكون مستأنفًا، والخبر على هذين الوجهين محذوف تقديره: (لكم)،....، وجوزوا أن تكون نعتًا على الموضع، كما كان الخبر نعتًا على اللفظ"^(٤٤)، ولا يجوز في الآية الكريمة السابقة أن تُحَسَّب قوله تعالى: {غَيْرُ} فاعلا لاسم الفاعل سد مسد الخبر؛ لأنَّ اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل، ووجود حرف الجر الزائد {مِنْ} قبل اسم الفاعل {خَالِقٍ} يخرجُه عن إطار مشابهة الفعل.

• أن جملة صلة الموصول لا تكون إلا خبرية، فلا تقع طلبية^(٤٥)، وقد نص النحاة على عدم جواز الوصل بجملتي: الأمر، والنهي، فلا يجوز: (جاء الذي اضربه)، ولا (جاء الذي لا تضربه)، وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر، نحو: (جاء الذي يغفر الله له)، وصاحب الإفصاح بـ(نعم، ويئس)، وهشام بـ(ليت، ولعل، وعسى)"^(٤٦)، أما الوصل بجملة الاستفهام، وهي طلبية، فسكت عنها النحاة، وبناءً على ما سبق فلا يجوز لجملة صلة الموصول أن تكون استفهامية.

• أن جملة الحال لا تكون إلا خبرية، فلا تقع طلبية خلافا للفراء^(٤٧)، وقد علل الرضي لذلك بقوله: "لأنَّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال،....، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟"^(٤٨).

ويفهم من قول الرضي السابق أنَّ الإنشائية، ومن بينها الطلبية، ومن بين الطلبية الاستفهامية، لا يجوز أن تقع حالا، ولكن الرضي عاد فقال: "كما تقع [أي

الجملة الطلبية] حالا، نحو: لقيت زيدا اضربه، واقتله، أي: مقول في حقه هذا القول^(٥١)، وهو ما يعني أن الجملة الطلبية يجوز أن تقع حالا ما دامت محكية بالقول.

• أن جملة الصفة لا تكون إلا خبرية، فلا تقع طلبية، فلا يجوز أن نقول:

(مررت برجل اضربه)^(٥٠)، ومن بين الطلبية الاستفهامية، إذ تمتنع

الاستفهامية من وقوعها صفة، وبناءً على ذلك تأول النحاة قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ؟

أي: (جاءوا بلبين مخلوط بالماء مقول عند رؤيته)^(٥١)، وبناءً على هذا التقدير

ذكر الرضي أن الجملة الطلبية يجوز أن تقع "صفة لكونها محكية بقول محذوف

هو النعت في الحقيقة، كقوله: (جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط)، أي: بمذق

مقول عنده هذا القول، كما تقع حالا، نحو: (لقيت زيدا اضربه)، واقتله، أي:

مقول في حقه هذا القول، ومفعولاً ثانياً في باب (ظن)، نحو: (وجدت الناس

اخبر نقله)^(٥٢).

• أن الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ خلاف القياس، ومن ثم يشكل

تعيين الخبر في قوله تعالى^(٥٣):

{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ} [المائدة: ٣٨]

وبناءً على ذلك انتهى بعض النحاة إلى أن وقوع جملة خبر المبتدأ طلبية،

ومن بينها الاستفهامية، قليل^(٥٤)، وقد منعه ابن الأنباري^(٥٥)، وقد التزم ابن السراج

والفارسي تقدير قول محذوف قبل الخبر الطلبي، فتقدير قولنا: (زيدٌ اضربه) هو:

(زيدٌ مقول فيه: اضربه) كما في جملة الصفة، أما أكثر النحاة فلم يلتزم ذلك^(٥٦).

وقد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره وقوع الجملة الاستفهامية خبراً، ومن ذلك

قوله تعالى:

وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ {الأعراف: ١٤٧}

إذ يذكر العكبري أن: "قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا}: مبتدأ، وخبره: {حَبِطَتْ}، ويجوز أن يكون الخبر: {هَلْ يُجْزَوْنَ} و{حَبِطَتْ}: حال من ضمير الفاعل في: {كَذَّبُوا}" (٥٧).

هذه هي أهم أحكام الاستفهام، بشكل خاص، والطلب، بشكل عام، وهذه الأحكام قد تُسهم بشكل مباشر في تحليل أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة في اللغة العربية من جانب، وفي القرآن الكريم من جانب آخر، وهو ما سنوضحه في المباحث التالية من هذه الدراسة.

المبحث الأول

الاستفهام والعمل النحوي

■ تمهيد:

يدرس هذا المبحث أثر معنى الاستفهام على العمل النحوي لبعض عناصر جملة الاستفهام، وما يتضام معها من جمل، نحو جملة جواب الاستفهام، في اللغة العربية، وفكرة العمل النحوي من أقدم القضايا النحوية التي أثارها النحاة في مؤلفاتهم النحوية، وهي من القضايا التي تمثل مُكوِّنًا أساسيًا من مكونات التفكير اللغوي عند العرب، ولا يخلو من الإشارة إليها مصدرٌ نحويٌّ قديمٌ أو حديثٌ، وقد ترتب على كل ذلك اعتبار شأنها في التفكير اللغوي عند العرب فيما يتعلق بالبناء الهيكلي العام والخاص في النحو العربي، وفي فلسفة كثير من الظواهر النحوية في نطاق الجملة في اللغة العربية.

وتقوم نظرية العامل عند النحاة أساسًا على افتراض نظريٍّ قوامه: أنه لا بد للأثر من مؤثر، وللمعمول من عامل، وللعلة من سبب، ويُقصد بالعامل النحوي ما دأب النحاة عليه من إسناد عمل: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، إلى بعض عناصر الجملة؛ من ذلك أن الفاعل مرفوع بالفعل السابق عليه، وأن اسم (إن) منصوب بها، وأن خبر (كان) منصوب بها، ومن ثمَّ فإنَّ (الفعل) عامل، والفاعل معمولٌ له، والعمل هو الرفع، و(إن) وأخواتها من العوامل، واسمها معمول لها، والعمل هو النصب، و(كان) وأخواتها من العوامل، وخبرها معمول لها، والعمل هو النصب، وحروف الجر من العوامل، والاسم المجرور بعدها معمول لها، والعمل هو الجر، والعامل نفسه قد يتأثر بعامل آخر، فالفعل يعمل الرفع في الفاعل، كما أسلفنا، وقد يتأثر الفعل بعوامل النصب أو الجزم فيصير معمولاً لأيٍّ منها في نطاق الجملة العربية.

وقد قسم النحاة العوامل إلى: عوامل لفظية، وعوامل معنوية^(٥٨)، ويقصد بالعوامل اللفظية تلك العوامل التي يلفظ بها في ظاهر الكلام، نحو: الفعل الظاهر، أو الحرف الظاهر، الذي قال النحاة بآثره فيما بعده، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، فهو عاملٌ لفظيٌّ فيهما^(٥٩)، وحروف الجزم تعمل الجزم في الفعل المضارع، ومن ثَمَّ فهِيَ عواملٌ لفظيةٌ فيه.

وبناءً على ذلك قال النحاة بتقدير العامل، فقد يكون العامل اللفظي غير مذكور في الكلام فيكون مقدراً، ومن ذلك تقدير الفعل العامل مع المنصوبات التي حُذِفَ فعلها جوازاً أو وجوباً، ففي قولهم: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) يرى سببويه أَنَّ "العامل مقدر بعد الجملة، وتقديره: زَيْدٌ أَبُوكَ أَحَقُّهُ عَطُوفًا"^(٦٠)، ومن ذلك أيضاً تقدير حرف الجر: (زُبُّ) مع (الواو)،....، وهكذا.

وقد قسم النحاة العوامل اللفظية أيضاً إلى: أصلية، وفرعية، فالعوامل اللفظية هي التي تقوم بالعمل أصالة، كالأفعال، والحروف الناسخة، والأفعال الناسخة،....، أمَّا العوامل الفرعية فهي تلك العوامل التي تعمل حملاً على غيرها، نحو المشتقات التي تعمل حملاً على مشابقتها للأفعال، فـ"اسم الفاعل أُعْمِلَ بمضارعه الفعل؛ إذ كان أصل الأعمال للأفعال"^(٦١)، ومن العوامل الفرعية كذلك (مَاءٌ، وَلَا، وَلَاتٌ، وَإِنْ)، وهي الحروف التي تعمل عمل (ليس) لمشابقتها لها، ومن العوامل الفرعية أيضاً (لَا) النافية للجنس التي تعمل لمشابقتها (لِإِنْ).

وقد يكون العامل معنويًا، وهو عندئذٍ عاملٌ مفترضٌ حيث يرى النحاة أَنَّ لكل حركة عاملاً، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، فالابتداء عامل معنوي يعمل الرفع في المبتدأ، فـ"المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع

بهما، نحو قولك: (الله ربنا)، و(محمد نبينا)^(١٢)، وقد انتهى النحاة إلى أن "المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية"^(١٣).

وفي الاتجاه المعاكس نرى أن بعض اللغويين من القدماء والمعاصرين ينكرون فكرة العمل النحوي، بل ويعدونها من الخرافات، فقد نادى ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) بإسقاط نظرية العامل في كتابه: الرد على النحاة، إذ يقول: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"^(١٤)، وقد استدل على ذلك بكثير من الآراء والأقول، منها ما أورده عن ابن جني، حيث يقول: "وأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"^(١٥)، وقد استبدل الدكتور تمام حسان نظرية القرائن اللغوية بنظرية العمل النحوي، فرأى أن "القرائن تغني عن العوامل"^(١٦).

ولسنا بصدد إثبات نظرية العمل النحوي أو نفيها، فذلك أمر قد أفاض فيه النحاة قديماً وحديثاً، ولكل فريق أدلته وأنصاره ومعارضوه، أما ما يشغلنا فهو الربط المباشر للنحاة بين معنى الاستفهام وفكرة العمل النحوي في بعض الأبواب النحوية، فقد ربط النحاة بين معنى الاستفهام وفكرة العمل النحوي، من حيث: العمل، أو تعليق العمل، أو إلغاء العمل، في عدد من الأبواب النحوية، فعلقوا على معنى الاستفهام إعمال بعض العناصر في نطاق الجملة، أو تعليق عملها، أو إلغاء هذا العمل، وهو ما سنفصل القول فيه من خلال ما ذكره النحاة أولاً، وما نطقت به الشواهد العربية التي استشهد بها النحاة ثانياً، وأخيراً من خلال تطبيق ذلك على بيئة الاستفهام في القرآن الكريم، وذلك على النحو التالي:

- ١- أثير الاستفهام في إعمال: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، عمل أفعالها^(١٧):

يرى النحاة أَنَّ اسم الفاعل المقتَرَن بـ(أَلْ) الموصولة^(٦٨) يعملُ مطلقاً، ماضياً كان أو غير ماضٍ، معتمداً كان أو غير معتمد، وذلك نحو قولنا: (هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِي، أَو الْآنَ، أَوْ غَدًا)، ومن ذلك قول الشاعر:

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكُ الْخُلَاجِلَا خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَثَائِلَا

حيث عمل اسم الفاعل: (الْقَاتِلِينَ) مع كون زمنه هو الزمن الماضي، ومن إعمال اسم الفاعل المقتَرَن بـ(أَلْ) في القرآن الكريم قوله تعالى:

{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ

لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} [الأحزاب: ٣٥]

أَمَّا إِذَا لم يَقتَرَن اسم الفاعل بـ(أَلْ) الموصولة فإنه يعمل بشرطين عديمين، وهما: ألا يصغر، وألا يوصف، وشرطين وجوديين^(٦٩)، وهما:

أ- أن يكون للحال أو للاستقبال، لا للماضي خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء، وقد استدلوا على عمله ماضياً بقوله تعالى:

{وَوُفِّقَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} [الكهف:

[١٨]

وتأول غيرهم ذلك بأنه دال على الحال، وذلك على حكاية حال ماضية.

ب- أن يكون معتمداً على واحد من أربعة: (الاستفهام، أو النفي، أو الاسم المخبر عنه باسم الفاعل، أو الاسم الموصوف باسم الفاعل)، والاعتماد على الاستفهام كما في قولنا: (أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا؟) ومن ذلك قول الشاعر:

أَنَاوِي رِجَالَكَ قَتَلَ امْرِي مِنْ الْعِرِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ دُلَاً

والاعتماد على الاستفهام المقدر كالاعتماد على الاستفهام الملفوظ به، وذلك نحو قولنا: (مَهِيْنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ؟)، والتقدير: (أَمْهِيْنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ؟)، ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعَذْرِ قَوْمِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟^(٧٠)

والتقدير: (أَمْقِيمَ الْعَذْرِ قَوْمِي...؟)، ومن الملاحظ على ما سبق أَنَّ الاستفهام ليس شرطاً وحيداً، بل لا بد أَنْ يُقْتَرَنَ بِأَنْ يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يكون مصغراً أو موصوفاً.

وقد عبر كثيرٌ من النحاة عن معنى الاستفهام بمصطلح: (الاستفهام) دون تخصيص ذلك بأداةٍ معينة من أدوات الاستفهام، كما مر بنا، أما ابن الحاجب فقد عبر عن معنى الاستفهام بمصطلح: (الهمزة)، وردّ الرضي بأنّ الأولى، كما قال الجزولي، أَنْ يَقُولَ: حرف الاستفهام، ليشمل (هَلْ) الاستفهامية أيضاً^(٧١)، فهل يقتصر العمل على الاستفهام بحرفي الاستفهام (الهمزة، وَهَلْ) فقط؟، أم أَنَّ معنى الاستفهام هو المعنى المقصود سواء كان الاستفهام بـ(الهمزة، وهل)، كما مر بنا أم غيرهما، نحو قولنا: (مَنْ ضَارِبٌ زَيْدًا؟)؟، فابن هشام يذكر الاستفهام بالحرف والاستفهام بالاسم في نصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) مضمرة بعد (الفاء) العاطفة^(٧٢)، وفي ذلك إشعار بأنه قد يكون هناك فرق بين الاستفهام بالحرف والاستفهام بالاسم.

وحكم صيغ المبالغة في العمل كحكم اسم الفاعل، فما وقع صلة لـ(الألف، واللام) عمل مطلقاً، والمجرد عنها عمل بالشروط السابق ذكرها في عمل اسم الفاعل^(٧٣)، ومن إعمال صيغ المبالغة في سياق الاستفهام قولهم: (أَفَتَأَلَّ زَيْدٌ أَعْدَاءَهُ؟).

ويعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطاً فيه ما شُرِطَ في اسم الفاعل من شروط الزمن، والاعتماد على استفهام، أو نفي، أو اسم مخبر عنه باسم الفاعل، أو اسم موصوف باسم الفاعل، وألا يعمل مصغراً، ولا موصوفاً قبل العمل، ومن إعمال اسم المفعول عمل فعله في سياق الاستفهام قولنا: (أَمْضُرُوبٌ زَيْدٌ أَمْ هُوَ ضَارِبٌ؟).

ونلاحظ في القرآن الكريم أثرًا للاستفهام في إعمال اسم الفاعل عمل فعله في سياق الاستفهام بـ(الهمزة)، و(هل)، ومن الاستفهام بـ(الهمزة) قوله تعالى:

{أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر: ٣٦]

فقوله تعالى: {عَبْدَهُ} مفعولٌ به لاسم الفاعل العامل عمل الفعل: {كَافٍ} في سياق الاستفهام بـ(الهمزة)، ومن الاستفهام بـ(هل) قوله تعالى:

{فَهَلْ أَنْتُمْ مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ} [غافر: ٤٧]

فانتصاب {نَصِيبًا} مفعول به لـ{مُغْنُونَ} على تضمين (مغنون) معنى: (تحملون)^(٧٤)، وقد تكرر الإعمال لاسم الفاعل في سياق الاستفهام بـ(الهمزة) و(هل) في القرآن الكريم^(٧٥)، دون سائر أدوات الاستفهام، وهو ما يشير إلى تخصيص أثر الاستفهام في عمل اسم الفاعل بالاستفهام بـ(الهمزة)، و(هل) فقط دون سائر أدوات الاستفهام، على نحو ما ذكره الرضي نقلاً عن الجزولي.

ومن الملاحظ كذلك أنَّ العمل قد تم في سياق الاستفهام البلاغي في القرآن الكريم، فغرض النفي في الآية الكريمة الأولى هو الإقرار، وغرضه في الآية الكريمة الثانية هو التمني، ويشير ذلك إلى أنه لا فرق بين سياق الاستفهام الحقيقي وسياق الاستفهام البلاغي في إعمال هذه المشتقات عملَ أفعالها.

■ ٢- أثر الاستفهام في إجراء فعل القول مجرى: (ظَنُّ) وأخواتها^(٧٦):

يرى النحاة أنه يجوز إجراء فعل القول مجرى فعل الظنِّ، فينصب عندئذ مفعولين أصلهما: المبتدأ، والخبر، في سياق الاستفهام، ومن ذلك قولهم: (أَتَقُولُ: زيدًا منطلقًا؟)، ولا يجوز إجراء فعل القول مجرى فعل الظنِّ إلا بشروط، هي:

• الأول: أن يكون فعل القول مضارعًا.

• الثاني: أن يكون للمخاطب.

• الثالث: أن يكون مسبقاً باستفهام.

• الرابع: ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف، أو الجار والمجرور،

أو معمول الفعل، ومما اجتمع فيه الشروط السابقة قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(٧٧)

حيث أجري الفعل: (تَقُولُ)، في سياق الاستفهام، مجرى الفعل: (ظَنَّ) فنصب مفعولين أصلهما: المبتدأ، والخبر، وهما: (القلوص، والرواسما).

ومن المنفصل بالظرف قول الشاعر:

أَبْعَدُ بَعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْنُومًا^(٧٨)

حيث فصل بين همزة الاستفهام والفعل المضارع: (تقول) بالظرف: (بعد)، مع إجراء فعل القول مجرى (ظَنَّ) وأخواتها، ومن المنفصل بالجار والمجرور قولهم: (أَفِي الدَّارِ تَقُولُ: زَيْدًا جَالِسًا)^(٧٩)، حيث فصل بين همزة الاستفهام، والفعل المضارع بالجار والمجرور، وهو: (في الدار)، مع إجراء فعل القول مجرى (ظَنَّ) وأخواتها، ومن المنفصل بالمفعول قول الشاعر:

أَجْهَلًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُ أَبْيَكُ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٨٠)

حيث فصل بين همزة الاستفهام والفعل المضارع: (تقول) بالظرف: (بعد)، مع إجراء فعل القول مجرى (ظَنَّ) وأخواتها.

ولو فُصِّلَ بغير ذلك تعيَّنت الحكاية، ومن ذلك قولهم: (أأنت تقول: زيدٌ منطلق؟)^(٨١)، كما يجوز أيضًا أن نرفعهما على الحكاية من غير فصل، ومن ذلك قولهم: (أَتَقُولُ: عَمْرُو منطلق؟)^(٨٢)، ومن الإلحاق والحكاية قول الشاعر:

عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ يَنْقُلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ^(٨٣)

فقد رُوي البيت السابق بنصب: (الرمح) على الإلحاق، وبرفعه على الحكاية مع استيفائه شروط الإلحاق، وبدل ذلك على أن الشروط التي اشترطها النحاة هي شروط على جواز الإلحاق لا على وجوبه^(٨٤).

وينو سُلِّمَ يجوزون ذلك مطلقاً من غير مراعاة الشروط السابقة؛ إذ يجوزون أن نقول: (قلت: زيداً منطلقاً)^(٨٥)، وعلى ذلك يروى قول الشاعر:

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عَطْفُهُ تَقُولُ: هَزِيرُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابٍ^(٨٦)

حيث نلاحظ أن الفعل: (تقول) نصب مفعولين أصلهما: المبتدأ، والخبر، والمفعول الأول هو قوله: (هزير الريح)، والمفعول الثاني هو الجملة الفعلية: (مرت بأثاب) التي وقعت في محل نصب مفعول به ثان من غير توفر شرط الاستفهام.

كما ورد النصب مع الفعل الماضي في قول الشاعر:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُؤِ اللَّهِ إِسْرَائِينَا^(٨٧)

حيث عمل الفعل: (قال) مع كونه بصيغة الماضي، فنصب المفعول الأول: (هذا)، والمفعول الثاني: (إسرائيلينا).

ومن الملاحظ أنه لا فرق في الأعمال بين كون الاستفهام بالحرف أو بالاسم، أو بالظرف، فالاستفهام كله سواء في ذلك، ولا فرق كذلك بين كونه حقيقياً أو مجازياً، وهو ما يلحظ في الشواهد السابقة، ولم يقع من إجراء فعل القول مجرى (ظن) وأخواتها في سياق الاستفهام شيء في القرآن الكريم.

■ ٣- أثر الاستفهام في نصب الاسم المشغول عنه^(٨٨):

أصل ظاهرة الاشتغال أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ ويتأخر عنه عاملٌ، وهذا العامل إما فعلٌ، وإما وصفٌ، والعامل (الفعل، أو الوصف) مشغولٌ عن نصب الاسم السابق بنصب ضميره لفظاً، وذلك نحو قولهم: (زيداً ضريحه)، أو محلاً، وذلك نحو قولهم: (زيداً مررتُ به)، أو بنصب ما لايس ضمير الاسم المتقدم، وذلك نحو قولهم: (زيداً ضربتُ غلامه، أو مررتُ بغلامه)، ويجوز في الاسم المشغول عنه عندئذٍ وجهان:

- الأول: أن يُرفع على الابتداء، والجملة بعده في محل رفع على الخبرية عنه، وذلك نحو قولهم: (زَيْدٌ ضَرِيبَةٌ)، وهذا الوجه وجه راجح لسلامته من التأويل^(٨٩).
- الثاني: أن يُنصب بفعلٍ محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور، والجملة التي بعد الاسم المنصوب عندئذ مفسرة لا محل لها من الإعراب، وذلك نحو قولهم: (زَيْدًا ضَرِيبَةٌ)، وهذا الوجه وجه مرجوح؛ لاحتياجه إلى التأويل بتقدير فعلٍ ناصب محذوف وجوبًا^(٩٠).

وللاسْمِ المشغول عنه حالات، منها: ما يترجح نصبه، وما يترجح رفعه، وما يجب نصبه، وما يجب رفعه، وما يستوي فيه الأمران، ومن الحالات التي تتعلق بالاستفهام ما يراه النحاة من أن الاسم المشغول عنه يجب فيه النصب إذا ورد بعد ما يختص بالأفعال، وذلك نحو: (إِذَا) غير الفجائية، و(لَوْ) الشرطية، و(إِنْ) الشرطية، وأدوات التحضيض، والاستفهام بغير الهمزة، ومن ذلك قولهم: (هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟، أَوْ هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَ أَخَاهُ؟)، فيجب نصب: (زَيْدًا) بفعلٍ مضمر مفسر بالفعل الظاهر، وموافق له لفظًا أو معنًى، ويمتنع الرفع؛ لأن الاسم لا يتقدم مع حرف الاستفهام: (هَلْ) على الفعل.

ويشمل ذلك كل أدوات الاستفهام، نحو: (مَتَى)، كما في قولهم: (مَتَى أُمَةٌ اللَّهُ يَضْرِبُهَا؟)، و(كَيْفَ)، كما في قولهم: (كَيْفَ زَيْدًا لَقِيتَهُ؟)، عدا همزة الاستفهام، كما سبقت الإشارة، أمّا الاستفهام بـ(همزة) الاستفهام فالنصب بعده راجح لا واجب، كما في قولهم: (أَزَيْدًا ضَرِيبَةٌ؟)؛ لأنّ الغالب في همزة الاستفهام الدخول على الفعل، وقد ترجح نصب الاسم المشغول عنه في القرآن الكريم لوقوعه بعد همزة الاستفهام، في بعض المواضع، ومن ذلك قوله تعالى:

{فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّثَّا وَاحِدًا نَنْبِئُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} [القمر: ٢٤]

فقوله تعالى: {بَشِّرْ} يترجح فيه النصب على الاشتغال^(٩١)، لأنه مسبوق بهمزة الاستفهام، ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى:

{هُؤُلَاءِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ بَيِّنَاتٍ} [الأنعام: ٥٣]

حيث يترجح في قوله تعالى: {هُؤُلَاءِ} وجهان، أرجحها أنه منصوب المحل على الاشتغال^(٩٢).

ويرى ابن الطراوة أن الاستفهام إن كان بالهمزة عن الاسم فالوجه هو الرفع، وذلك نحو قولهم: (أَزِيدُ ضَرْبَتَهُ أَمْ عَمَزُو؟)^(٩٣)، ومن ثم حُكِمَ بشذوذ النصب في نحو قول الشاعر:

أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخًا * عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَّةٌ وَالْخِشَابُ^(٩٤)

حيث نُصِبَ الاسم مع كون الاستفهام منصوب على الاسم، وانتصاب الاسم بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وجمهور النحاة سواء أكان الاستفهام منصوبًا على الاسم أم كان منصوبًا على الفعل، وعبرة سيبويه في ذلك: "فإذا أوقعت عليه الفعل، أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء، أنك تضمّر فعلاً هذا تفسيره، إلا أن النصب هو الذي يُختار ههنا، وهو حد الكلام"^(٩٥).

والنصب في الاسم واجب النصب إنما يكون بعامل واجب الإضمار^(٩٦)، ولا يجوز إظهاره لكون العامل المشغول عوضًا عنه، ولا يجمع بين العوض المعوض كما يرى النحاة، ولم يرد في القرآن الكريم ما يجب نصبه على الاشتغال لكونه مسبوقًا باستفهام بغير (همزة) الاستفهام^(٩٧).

■ ٤- أَثَرُ الاسْتِفْهَامِ فِي إِعْمَالِ (كَيْ) الْجَرِّ^(١٠٨):

يذكر النحاة أَنَّ (كَيْ) من الكلمات التي تتردد بين الاسمية والحرفية؛ حيث ترد اسماً مختصراً من (كَيْفَ)، كما ترد بمنزلة (أَنَّ) المصدرية لفظاً وعملاً، كما ترد جارة بمنزلة (اللام) في التعليل، نحو: (كَيْمَه)، بمعنى: (لِمَه)، وهي عندئذ حرف جر شاذ.

ويشترط النحاة لورود (كَيْ) جارةً عدداً من الشروط، ومنها: أَنْ يكون مدخولها (مَا) الاستفهامية، "يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: (كَيْمَه؟)، والأكثر أن يقولوا: (لِمَه؟)"^(١٠٩)، وعبارة سيبويه في ذلك: "وبعض العرب يجعل (كَيْ) بمنزلة: (حتى)، وذلك أنهم يقولون: (كَيْمَه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء"^(١١٠).

فأصل قولهم: (كَيْمَه؟) في السؤال عن علة الشيء (كَيْمَا)، فحذفوا ألف (مَا) وجوباً، وجيء بـ(هاء) السكت وفقاً لحفاظاً على الفتحة الدالة على (الألف) المحذوفة^(١١١)، ولم ترد (كَيْ) جارة، على النحو السابق ذكره، في القرآن الكريم.

■ ٥- أَثَرُ الاسْتِفْهَامِ فِي إِعْمَالِ: (الفاء)، و(الواو) النصب في الفعل المضارع بـ(أَنَّ) مضمرة وجوباً^(١١٢):

يرى النحاة أَنَّ الفعل المضارع يرد منصوباً بـ(أَنَّ) مضمرة وجوباً، بعد (الفاء، والواو)، وذلك بشرطين:

- الأول: أن تكون (الفاء) للسببية، و(الواو) للمعية.
- الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي، أو طلب، ومصطلح (الطلب) يشمل: (الأمر، والنهي والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام)^(١١٣)، وزاد الفراء الترجي^(١١٤).

ومن نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) بـ(أن) مضمرة وجوباً في سياق الاستفهام قول الشاعر:

هَلْ نَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدُّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ (١٠٥)

فالفعل (أرجو) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) لوقوعه في سياق الاستفهام.

ويشترط النحاة في الاستفهام ثلاثة شروط:

- الأول: ألا يكون الاستفهام بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز النصب في نحو قولنا: (هل أخوك زيدٌ فأكرمه؟) (١٠٦).
- الثاني: ألا يتضمّن الاستفهام وقوع الفعل، نحو قولهم: (لم ضربته فيجازيك؟) فإن الضرب إذا وقع تعذر سبك مصدر مستقبل منه (١٠٧).
- الثالث: أن يكون الاستفهام حقيقياً، ففي قولنا: (ألم تأتني فأحسن إليك) لا يجوز النصب إذا أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف باتيانته إليك وإحسانك إليه (١٠٨).

ومن نصب الفعل المضارع بعد (الواو) بـ(أن) مضمرة وجوباً في سياق الاستفهام قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ (١٠٩)

فالفعل المضارع: (يكون) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الواو) لوقوعه في سياق الاستفهام.

وقد ورد نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) بـ(أن) مضمرة وجوباً في سياق الاستفهام، في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

{فَهَلْ لَنَا مِنْ شُعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ}

[الأعراف: ٥٣]

فالفعل المضارع (يشفعوا) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) لوقوعه في سياق الاستفهام بـ(هل) ^(١١٠)، وقد تكرر ذلك كثيراً في القرآن الكريم ^(١١١)، ولا فرق بين الاستفهام بالحرف، كما في الآية الكريمة السابقة، أو الاستفهام بالاسم، كما في قوله تعالى:

{مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً} [البقرة:

[٢٤٥]

أو الاستفهام بالظرف كما في قولنا: (أَيْنَ بَيْنُكَ فَأُزَوِّجُكَ؟)، كما أنه لا فرق في ذلك بين الاستفهام الحقيقي والاستفهام المجازي، فالفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) في سياق كل من الاستفهام الحقيقي والاستفهام المجازي، وهو ما يبدو من الشواهد السابقة.

وقد وقع نصب الفعل المضارع بعد (الواو) في سياق الاستفهام بـ(أن) مضمرة وجوباً، ومن ذلك قوله تعالى:

{وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ

وَالْهَيْكَ} [الأعراف: ١٢٧]

حيث نجد أن قوله تعالى: "{وَيَذَرَكَ} عطف على {لِيُفْسِدُوا}؛ لأنه إذا تركهم ولم يمنعهم، وكان ذلك مؤدياً إلى ما دعوه فساداً، وإلى تركه وترك آلهته، فكأنه تركهم لذلك، أو هو جواب للاستفهام بـ(الواو) كما يجاب بـ(الفاء)،....، والنصب بإضمار (أن)" ^(١١٢).

وإذا اشترط النحاة في الاستفهام أن يكون حقيقياً فإن الاستفهام في سياق النص القرآني قد خرج عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى بلاغية، ومن ذلك: التمني، والعرض، والنفي والإنكار، في الآيات الكريمة السابقة على الترتيب، وهو ما يشير إلى جواز أن يكون النصب في سياق الاستفهام الحقيقي أو البلاغي.

■ ٦ - أَثَرُ الاسْتِفْهَامِ فِي تَعْلِيْقِ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا عَنِ الْعَمَلِ^(١١٣):

يرى النحاة أَنَّ الأصل في الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما: (المبتدأ، والخبر)، هو الإعمال، وهو واقع في جميع أفعال هذا الباب، الجامد منه والمتصرف، القلبي منها والتصيير^(١١٤)، وذلك نحو قولنا: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا).

ويرى النحاة أيضًا أَنَّهُ يجوز أن يُلغى عمل هذه الأفعال، ويُقصد بالإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًا، وذلك لضعف العامل بتوسطه أو بتأخره^(١١٥)، ومن ضعف العامل بتوسطه قولنا: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائمًا)، ومن ضعف العامل بتأخره قولنا: (زَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ)، ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَا الْأَرَاكِزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِزِ خَلْتُ اللَّؤْمَ وَالْخَوْرَ^(١١٦)

حيث توسط الفعل: (خلت) بين المبتدأ: (اللؤم والخور) والخبر المتقدم: (في الأراكيز) فألغى هذا التوسط عمل الفعل (خال) لفظًا ومحلًا، "فالجمله الملقى عنها لا محل لها؛ لَأَنَّهُ لا يقع المفرد موقعها"^(١١٧).

ويرى النحاة أيضًا أَنَّهُ يجوز تعليق عمل هذه الأفعال، ويُقصد بالتعليق: إبطال العمل لفظًا لا محلًا، وذلك بسبب مجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل^(١١٨)، "والجمله المعلق عنها منصوبة المحل"^(١١٩)، أو في محل نصب.

ومما له صدر الكلام فيؤدي إلى تعليق العمل في (ظَنَّ) وأخواتها مجيء الاستفهام بعد الفعل، وله صورتان:

- إحداهما: أن يعترض حرف استفهام بين العامل وجمله المبتدأ والخبر، وذلك نحو قوله تعالى:

{وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعِدُونَ} [الأنبياء: ١٠٩]

فجمله المبتدأ وخبره: {أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعِدُونَ} في محل نصب مفعولي: (أدري)، والتعليق بهمزة الاستفهام متفق عليه، أما التعليق بـ(هل) الاستفهامية ففيه

خلاف، فقد منعه بعض النحاة وارتضاه آخرون^(١٢٠)، ولم يرد التعليق بـ(هَلْ) الاستفهامية في القرآن الكريم، وهو ما يرجح رأي المانعين.

• الأخرى: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة، نحو قوله تعالى:

{ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِينَ أَخَصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} [الكهف: ١٢]

فجملة المبتدأ وخبره: {أَيُّ الْحَزِينِينَ أَخَصَى} في محل نصب مفعولي: (نعلم)^(١٢١)، وقد علق عمل الفعل (نعلم) في سياق الاستفهام، ولا فرق في اسم الاستفهام العمدة أن يكون مبتدأ، كما في الآية الكريمة السابقة، أو أن يكون خبرًا، كما في قولنا: (علمت متى السفر)، أو أن يكون اسم الاستفهام مضافًا إلى المبتدأ، كما في قولنا: (علمت أبو من زيد)، أو أن يكون اسم الاستفهام مضافًا إلى الخبر كما في قولنا: (علمت صبيحة أي يوم سفرك)^(١٢٢).

ومن الحالة الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام فضلة، وذلك نحو قوله

تعالى:

{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشعراء: ٢٢٧]

فاسم الاستفهام: {أَيَّ مُنْقَلَبٍ} مفعول مطلق منصوب بـ(ينقلبون) مقدم من تأخير، والتقدير: (وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب)، وليست (أي) مفعولاً به لـ(سيعلم)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، ومن ثم فلا يعمل فيه ما قبله، وجملة: (ينقلبون أي انقلاب) معلق عنها العامل في محل نصب مفعولي: (سيعلم)^(١٢٣)، وقد تكرر تعليق أحد أفعال (ظن) وأخواتها عن العمل في سياق الاستفهام في أكثر من موضع في القرآن الكريم^(١٢٤).

٧- أَثَرُ الاسْتِفْهَامِ فِي تَعْلِيْقِ (أَرَى) الْبَصْرِیَّةِ عَنِ الْعَمَلِ^(١٢٥):

یرى النحاة أَنَّ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: (أَعْلَمُ، وَأَرَى)، اللذان أصلهما: (علم، ورأى) المتعديان لمفعولين، كما في قولهم: (أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، يجوز لهما الإلغاء والتعليق، في الحالات التي يلغى فيها، أو يعلق، عمل الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر^(١٢٦)، ومن الإلغاء قولهم: (الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ)؛ ف(البركة): مبتدأ، و(مع الأكابر) خبره، و(أعلم) ملغاة العمل لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره^(١٢٧)، ومن تعليق العمل في قوله تعالى:

{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذَلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ

لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} [سبا: ٧]

ف (ينبئ) بمعنى: يعلم^(١٢٨)، و(الكاف، والميم) مفعول أول، وجملة: {إنكم لفي خلقٍ جديدٍ} في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها بـ(اللام)^(١٢٩).

وإذا كان الفعلان: (أَرَى، وَأَعْلَمُ) منقولين من: (أَرَى) البصرية، و(علم) العرفانية، المتعدي كل منهما لمفعول واحد تعدّيًا بـ(الهمزة) لمفعولين، ومن ذلك قولهم: (أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالَ)، ومن ذلك قوله تعالى:

{حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّاعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَغَصِبْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ}

[آل عمران: ١٥٢]

ف(الكاف والميم) مفعول أول، و(ما تحبون) في محل نصب مفعول ثانٍ^(١٣٠).

وقد يؤثر سياق الاستفهام على إعمال: (أَرَى) البصرية فيعلقها عن العمل، فيذكر النحاة أنه قد سُمِعَ تعليق (أَرَى) البصرية في الاستفهام^(١٣١)، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

{قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} [البقرة: ٢٦٠]

فـ" {أرني}: فعل دعاء، و(يأء) المتكلم مفعوله الأول، و{كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى}، جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ(كَيْفَ)" (١٣٢)، وقد صرح بذلك أيضاً أبو حيان في البحر المحيط (١٣٣)، وأجَابَ بعض النحاة عن ذلك بأنَّ (الرؤية) في الآية الكريمة السابقة علمية لا بصرية (١٣٤)، وأجاب بعضهم بأنَّ هذا ليس من التعليق في شيء، بل إن جملة: {كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير: (أرني كيفية إحيائك الموتى)، وبهذا قال الكوفيون (١٣٥)، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ} [المائدة: ٣١]

فقد علّق الفعل: (يُرِيَهُ) عن المفعول الثاني بالجملة الاستفهامية (١٣٦).

■ ٨- أُنْزِلَ الاسْتِفْهَامُ فِي إِلْغَاءِ عَمَلِ (إِلَا) الاستثنائية (١٣٧):

يرى النحاة أنَّ للمستثنى بـ(إِلَا) حالات، منها وجوبُ النصب إذا كان الكلام تاماً موجباً، ويقصد بالتمام أنَّ يكون المستثنى منه مذكوراً في حيز الاستثناء، ويقصد بالإيجاب أنَّ تكون جملة الاستثناء غير مسبوقة بنفي، أو ما يشبه النفي، ومن ذلك قوله تعالى:

{فَقَسِّرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ} [البقرة: ٢٤٩]

ففي الآية السابقة نلاحظ أنَّ المستثنى منه مذكور في حيز الاستثناء، وجملة الاستثناء غير مسبوقة بنفي أو ما يشبه النفي، ومن ثمَّ وجب نصب المستثنى.

أما إنْ حُذِفَ المستثنى منه من حيز الاستثناء بـ(إِلَا)، وسبقت جملة الاستثناء بنفي، أو ما يشبه النفي، فلا عمل لـ(إِلَا)، وإنَّما يكون العمل لما قبلها،

ومن ثم سموه استثناء مفرغاً لأن ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء^(١٣٨)، وذلك نحو قوله تعالى:

{حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ مِّنْهُمْ} [الأعراف: ١٠٥]

ومما يشبه النفي في جملة الاستثناء المفرغ النهي والاستفهام الإنكاري الذي فيه معنى النفي^(١٣٩)، وقد ذكر بعض النحاة الاستفهام فقط دون تخصيصه بالاستفهام الإنكاري^(١٤٠)، ومن إلغاء عمل (إلا) بعد الاستفهام الإنكاري قوله تعالى:

{قَهْلٌ يُّهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ} [الأحقاف: ٣٥]

فما قبل (إلا) وهو (يهلك) المبني للمفعول يطلب مرفوعاً نائباً عن الفاعل، فرفع ما بعد (إلا) على النيابة عن الفاعل^(١٤١)، وقد تكرر ذلك كثيراً في القرآن الكريم^(١٤٢) في الاستفهام الإنكاري فقط.

■ ٩- أُنْزِلَ الاستفهام في زيادة (مِنْ) الجارة وإعمالها لفظاً لا محلاً^(١٤٣):

حروف الجر من الحروف العاملة المختصة بالدخول على الأسماء، ومن ثم يرد الاسم بعدها مجروراً لفظاً أو محلاً، وقد يؤدي الاستفهام إلى القول بزيادة بعض حروف الجر في الجملة، ويقصد بالزيادة إبطال العمل محلاً لا لفظاً، حيث ترد الكلمة بعد حرف الجر الزائد مجرورة لفظاً لا محلاً، أمّا محلها الإعرابي فيكون بحسب موقعها في الجملة من الإعراب.

ويذكر النحاة أَنَّ (مِنْ) من حروف الجر التي قد ترد زائدة، ويشترطون لزيادتها ثلاثة شروط:

أ- أن يكون مجرورها نكرة.

ب- أن يكون مجرورها النكرة إمّا: فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً.

ج- أن يسبقها إمّا: نفي، أو نهْي، أو استفهام (بهلْ)، ومن ذلك قوله تعالى:

{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [فاطر: ٣]

فـ{خَالِقٍ} في الآية الكريمة السابقة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومن ثم قرأ جمهور القراء "برفع: {غَيْرُ} على اعتبار محل {خَالِقٍ} المجرور بـ{مِنْ}؛ لأن محله رفع بالابتداء، وإنما لم يظهر الرفع للاشتغال بحركة حرف الجر الزائد"^(١٤٤).

وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادة (من) بلا شروط مطلقاً، كما أجاز بعض النحاة زيادتها مشروطاً بتكرير مجرورها فقط، ومن ذلك قولهم: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)^(١٤٥).

وقد قصر ابن عقيل الاستفهام على الاستفهام بـ(هَلْ) فقط، ومن ثم فلا يجوز أن نقول: (كَيْفَ تَكْرُمُ مِنْ رَجُلٍ أَتَاكَ؟)^(١٤٦)، كما ذكر الأزهري أن الاستفهام شرطه أن يكون بـ(هَلْ) خاصة، وأن في زيادتها بعد همزة الاستفهام نظر، لكنه لم يوضح محل النظر الذي رآه، وقد علق الشيخ يس على قول الأزهري بقوله: "كذا قيد أبو حيان في الارتشاف، والمصنف في المغني، لكن لم يقيد ابن الناظم بـ(هَلْ)، والإطلاق قضية كلام السمين والصفافسي، فإنهما نقلًا في الكلام على قوله تعالى:

{سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} [البقرة: ٢١١]

كلاماً عن ابن عطية، ونظراً فيه بأن (كَمْ) إن كانت خبرية فلا تزداد (مِنْ) في الخبر، وإن كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام المفعول الأول، إلا أن يقال بجوازه؛ لانسحاب الاستفهام على الجملة"^(١٤٧)، ويشير ذلك إلى جواز زيادة (مِنْ) بعد الاستفهام عامة دون تخصيص ذلك بـ(هَلْ) فقط، وقد تكرر زيادة (مِنْ) في سياق الاستفهام في القرآن الكريم^(١٤٨).

المبحث الثاني الاستفهام والحذف

■ تمهيد:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر الاستفهام على بنية الجملة في اللغة العربية مع تطبيق ذلك على القرآن الكريم من حيث حذف أي عنصر من عناصر بنائها بتأثير سياق الاستفهام، على بنية جملة الاستفهام، أو بنية جملة جواب الاستفهام.

ومصطلح: (الحذف) (*Ellipsis*) من المصطلحات المنتشرة في كتب النحو العربي^(١٤٩)، ويعني المصطلح لغة: القطع والإسقاط^(١٥٠)، ويدور مفهومه في كتب النحو حول إسقاط عنصر من عناصر الكلام لقريضة^(١٥١)، وعناصر الكلام هي: "الصوت والكلمة والتركيب النحوي"^(١٥٢)، وبناءً على ذلك يرى بعض الباحثين أنَّ الحذف، بوجه عام يقع في جميع مستويات اللغة على نحو يوضحه الجدول التالي^(١٥٣):

أ- الصوتي: (<i>Phonological</i>)	لم يك (ن)
ب- الصرفي: (<i>Morphological</i>)	لم يصل(و)، لم يقم (و)، كتابا الرجل (ن)
ج- النحوي (<i>Syntactical</i>)	
مستوى الكلمة: (<i>Word level</i>)	(والله) لأفعلن، لا (بأس) عليك
مستوى العبارة: (<i>Phrase level</i>)	كان (مقدار مسافة قريه من الله) قاب قوسين
مستوى الجملة المتضمنة: (<i>Clause level</i>)	أنت ظالم إن فعلت (فأنت ظالم)
مستوى الجملة: (<i>Sentence level</i>)	هل قام زيد؟ نعم (قام زيد)
د- العروض: (<i>Metrical</i>)	فاعلاتن ← فاعلن

وأقصد بمصطلح: (الحذف) في هذا المبحث "حذف كلمة واحدة أو أكثر من جملة دون الإضرار بالاتصال اللغوي، مع وجود قرينة تبين المحذوف، كما في حذف: المبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل" (١٥٤)، وذلك بسبب تأثير سياق الاستفهام على بنية جملة الاستفهام أو جملة جواب الاستفهام في القرآن الكريم.

ويترادف مع مصطلح: (الحذف)، في النحو العربي، عدة مصطلحات، منها: (الإضمار)، و(الاختصار)، و(الاقتصار)، و(الإيجاز)، و(الاتساع)، وفي اللغة الإنجليزية، نحو: (Deletion)، و(Reduction)، و(Elision)، وقد اعتمدت هذا المبحث مصطلح: (الحذف) (Ellipsis)، على أساس أن مصطلح: (الإضمار) يرتبط إلى حد كبير، في نصوص النحاة، بالضمائر وما ترتبط به من استتار أو إحلال محل الاسم الظاهر (١٥٥)، أما مصطلحات: (الاختصار، والاقتصار، والإيجاز) فتعد من أغراض الحذف لا من مصطلحاته (١٥٦)، أما مصطلح: (الاتساع) فيرتبط بالمواضع التي يحل فيها العنصر المذكور محل المحذوف ويعرب بإعرابه، نحو: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه (١٥٧)، ويرتبط مصطلح: (Deletion) بالحذف في كل مستويات التحليل اللغوي: (الصوتي، والصرفي، والنحوي) (١٥٨)، أما مصطلحا (Reduction)، و(Elision)، فيرتبطان بحذف بعض حروف الكلمة، كما في الترخيم (١٥٩).

وظاهرة الحذف (Ellipsis) إحدى الظواهر الملحوظة في بنية الجملة في اللغة العربية، فقد أجاز العرب حذف كل ما كان مدلولاً عليه بقرينة لفظية أو معنوية (١٦٠)، ومن ثمّ "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (١٦١)، فالحذف لا يكون إلا عن دليل من بنية معهودة، أو نمط معروف، أو قرينة قائمة، أو معنى في السياق لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف (١٦٢).

وتمّة كثير من القرائن الموجودة في اللغة العربية، والتي تسهم، وبشكل مباشر، في تعيين المحذوف من ظاهر البنية في الجملة العربية، فقد قسم الدكتور تمام حسان القرائن، بشكل عام، إلى: قرائن مادية، وقرائن عقلية، وقرائن التعليق^(١٦٣)، وركز بشكل مباشر على قرائن التعليق؛ حيث رأى أن "التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي"^(١٦٤)، وأن التعليق "يُحدّد، بواسطة القرائن، معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني"^(١٦٥).

وقد قسم الدكتور تمام قرائن التعليق إلى: (حالية) تعرف من المقام، و(مقالية)، وقسم (القرائن المقالية) إلى: (معنوية)، و(لفظية)، ويُعدّ سياق الاستفهام من قرائن السياق المقالية المهمة التي تعيّن المحذوف من بيئة جملة جواب الاستفهام في اللغة العربية، فقد أشار النحاة إلى أنّه يحذف من الكلام جوازاً كل ما كان مدلولاً عليه بقرينة لفظية أو معنوية^(١٦٦)، نحو قول المتسائل: (هل قام زيد؟)، فيرد المخاطب: (لا)، والتقدير: (لا، لم يقم)^(١٦٧).

إنّ فصل جملة الجواب، أيّا كان تركيبها، عن سياق جملة الاستفهام، يؤدي حتماً إلى غموض في الدلالة، فإذا فصلنا الجواب: (زيد) عن الاستفهام السابق عليه: (من حضر؟) فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى وجود سؤال فعلي من المخاطب عن الجواب: (زيد)، وهو: (ماذا حدث له؟)، ومن ثمّ فإنّ وجود السؤال إلى جوار الجواب سيزيل كثيراً من وجوه اللبس والغموض الموجودة في جملة (زيد) حيث يعين سياق الاستفهام السابق المحذوف من بنية جملة الجواب.

وإذا كان الاستفهام قرينة سياقية لفظية مهمة في تعيين المحذوف على النحو الذي فصلناه سابقاً فإنّه في الوقت نفسه يُحدّد سبباً مباشراً في هذا الحذف؛ لأنّه لا

يستقيم الحذف على النحو السابق من غير وجود الاستفهام، ومن ثم فإنّ الاستفهام يُعدّ سبباً مُباشراً في الحذف أولاً، وقرينة لغوية لفظية تساعد على تعيين المحذوف ثانياً.

وقد يكون المحذوف من بينة جملة جواب الاستفهام الاسمية (المبتدأ) فقط، أو (الخبر) فقط، أو (المبتدأ، والخبر) معاً، وقد يكون المحذوف من بنية جملة جواب الاستفهام الفعلية، (الفعل) فقط، أو (الفعل، والفاعل) معاً، أو (الفعل، والفاعل، والمفعول)، ويُستدلّ على المحذوف في كل ما سبق، إمّا "بأصل التركيب، كحين يحذف المبتدأ، أو الخبر، وإمّا بوجود الحرف دون مدخوله، فيقال: إن المدخول محذوف"^(١٦٨)، وذلك حين تحذف الجملة كاملة ويبقى الحرف الجوابي: (نعم)، أو (لا)، أو (بلى)، دون مدخوله المباشر كدليل على المحذوف، وفي كلّ من الحذفين يكون أصل التركيب حاضرًا في تعيين المحذوف من بنية جملة جواب الاستفهام الاسمية أو الفعلية.

وستقتصر الدراسة في هذا الفصل على دراسة الحذف في المستوى التركيبي (النحوي)، دون بقية المستويات الأخرى (الصوتية، والصرفية، والعروضية)، وذلك بتأثير سياق الاستفهام على بنية الجملة في اللغة العربية، فقد أثر سياق الاستفهام في بنية الجملة في اللغة العربية فأدّى إلى حذف بعض عناصرها، "فقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^(١٦٩)، وقد كان سياق الاستفهام في اللغة العربية مؤثراً في حذف: الجملة، والكلمة، والحرف، من بنية الجملة العربية على نحو سيتضح من خلال الصفحات التالية من هذه الدراسة.

■ ١ - أثر الاستفهام في حذف (المبتدأ) جوازاً:

افترض النحاة عنصرين أساسيين في تركيب الجملة الاسمية، هما: المبتدأ والخبر، "فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه" (١٧٠)، ومن ثَمَّ قيل: إِنَّ "المبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة" (١٧١)، والمبتدأ هو "كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام" (١٧٢)، قد يحذف من تركيب الجملة الاسمية، وجوباً أو جوازاً "لوجود قرينة لفظية، أو حالية" (١٧٣)، وقد يحذف المبتدأ وجوباً، أو جوازاً من بنية الجملة العربية (١٧٤)، ف"كل ما علم من مبتدأ أو خبرٍ جاز حذفه" (١٧٥)، ويكثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى:

{وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ * نَارٌ حَامِيَةٌ} [القارة-١٠-١١] (١٧٦)

فقوله تعالى: "{نَارٌ}": خبر مبتدأ محذوف، أي: هي نارٌ" (١٧٧)، والذي سوغ الحذف بداية للمبتدأ هو الاستفهام السابق، كما أَنَّ جملة الاستفهام قرينة لفظية أسهمت بشكل واضح في تعيين المحذوف من بنية جملة جواب الاستفهام.

وقد حُذِفَ (المبتدأ) جوازاً من بنية جملة جواب الاستفهام في القرآن الكريم كثيراً، فيذكر ابن هشام أَنَّ المبتدأ يكثر حذفه في جواب الاستفهام (١٧٨)، نحو:

{وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ} [الهمزة-٥-٦]

أي: (هي نار الله)، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:

{وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ} [الواقعة-٢٧-٢٨]
وقوله تعالى:

{قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}

[الحج-٧٢]

■ ٢- أثر الاستفهام في حذف (الخبر) جوازاً:

يُعدّ الخبر ركنًا رئيسيًا من ركني الجملة الاسمية؛ فالمبتدأ لا يكون إلا بمبني عليه^(١٧٩)، وهو الخبر، وقد عرّفه النحاة بقولهم: "هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأٍ غير الوصف المذكور"^(١٨٠)، وبناءً على ذلك ردّد النحاة قولهم: إنّ الخبر محل (محط) الفائدة^(١٨١)، ومن ثم فلا يحكم إلا عليه بالتصديق أو التكذيب، "ألا ترى أنك إذا قلت: (عبد الله منطلق)، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله"^(١٨٢).

وقد أشار النحاة إلى أنّ الخبر قد يُحذف من بنية الجملة الاسمية حذفًا واجبًا، أو جائزًا^(١٨٣)، ومن مواضع حذف الخبر جوازًا إذا وقع المبتدأ في جواب الاستفهام، وذلك نحو قولهم: (زيدٌ) في جواب من سأل: (من عندك؟)، والتقدير: (زيدٌ عندي)، ف(زيدٌ) مبتدأ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة خبر (من) عليه^(١٨٤).

وقد حُذِفَ (الخبر) جوازًا في جواب الاستفهام في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

{فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ} [الإسراء: ٥١]

فقوله تعالى: "{الذي}": مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: {الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ} يعيدكم، فيطابق الجواب السؤال^(١٨٥).

وقد يقع حذف الخبر من بنية جواب الاستفهام نفسها بتأثير سياق الاستفهام المعادل، ومن ذلك قوله تعالى:

{فَاسْتَفْتِهِمْ أَهْمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَن خَلَقْنَا} [الصافات: ١١]

فقوله تعالى: (من) بعد: (أم) المعادلة، هو مبتدأ حذف خبره لدلالة سياق الاستفهام المعادل على المحذوف، والتقدير: (أم من خلقنا أشدُّ)^(١٨٦)، وقد تكرر ذلك الحذف في سياق الاستفهام المعادل مع بعض المواضع في القرآن الكريم^(١٨٧).

■ ٣- أثر الاستفهام في حذف (المبتدأ، والخبر) جوازاً :

أشار النحاة إلى جواز حذف كل من المبتدأ والخبر من الجملة الاسمية، مع وجود دليل يعين المحذوف، كما في جواب الاستفهام، فقد نقل الشيخ يس عن الدنوشري قوله: "وقد يحذف الجزآن^(١٨٨) لوجود ما يدل عليهما، كقولك: (نَعَمْ)، في جواب من قال: (أزَيْدٌ قائمٌ؟)، والتقدير: (نعم، هو قائمٌ)"^(١٨٩)، والذي سوغ هذا الحذف لكل من المبتدأ والخبر في جملة الجواب هو وجود سياق الاستفهام السابق الذي يعين المحذوف من بنية جملة الجواب في مثل هذا الحذف.

وقياساً على ذلك يجوز أن يحذف من بينة الجملة العربية ما يتضام مع المبتدأ والخبر من نواسخ فعلية، نحو: (كَانَ) وأخواتها، أو حرفية، نحو: (إِنْ) وأخواتها، في جواب الاستفهام، فمن حذف (كان) واسمها وخبرها في سياق جواب الاستفهام قوله تعالى:

{يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ} [الحديد: ١٤]

والتقدير: "بلى، بل كنتم كذلك"^(١٩٠)، فحذف من ظاهر النص الفعل الناسخ (كان) واسمه، وخبره، واكتفي بحرف الجواب: (بلى)، وهذا جائز في جواب الاستفهام لدلالة الاستفهام على المحذوف، ويتكرر ذلك كثيراً في القرآن الكريم^(١٩١).

وقد قصر النحاة حذف (كَانَ) واسمها وخبرها على وقوعها بعد (إِنْ) الشرطية، كما في قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

والتقدير: (وإن كان فقيرًا مُعَدَّمًا تزوجته)^(١١٢)، ولم يشر النحاة بشكل مباشر إلى جواز حذف (كان) واسمها وخبرها في جواب الاستفهام كما رأينا في الآية الكريمة السابقة.

وقد تحذف كذلك (كان) واسمها وخبرها بعد الاستفهام التعجبي الإنكاري، كما في قوله تعالى:

{كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً} [التوبة: ٨]

إذ التقدير: "كيف يكون لهؤلاء المشركين الذين نقضوا عهدهم أو لمن لا عهد له منهم منكم، أيها المؤمنون، عهد وذمة"^(١١٣)، حيث "اكتفى بـ(كيف) دليلاً على معنى الكلام، لتقدم ما يراد من المعنى بها قبلها، وكذلك تفعل العرب، إذا أعادت الحرف بعد مضي معناه، استجازوا حذف الفعل، كما قال الشاعر:

وَحَبَّرْتُمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ فِي الْقُرَى
فَكَيْفَ وَهَذِي هَضْبَةٌ وَكَثِيبُ

فحذف الفعل بعد (كيف)، لتقدم ما يراد بعدها قبلها، ومعنى الكلام: فكيف يكون الموت في القرى، وهذي هضبة وكثيب، لا ينجو فيهما منه أحد"^(١١٤)، وقدّر العكبري المحذوف فعلاً ناسخاً، وأجاز أن يكون المحذوف فعلاً تاماً تقديره: (كيف تطمئنون إليهم)^(١١٥)، أما أبو حيان فقد قدر المحذوف فعلاً ناسخاً دون أن يصرح به، لكنه أشار إلى أن "الفعل المحذوف بعدها هو من جنس أقرب مذكور لها، وحذف للعلم به في (كيف) السابقة"^(١١٦)، وسياق الآية السابقة هو قوله تعالى:

{كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ} [التوبة: ٧]

فما بعد (كيف) في هذه الآية هو الفعل الناسخ (يكون) واسمه وخبره، ومن ثم يكون المحذوف في سياق الاستفهام الإنكاري هو (كان) واسمها وخبرها، ويتكرر ذلك في بعض مواضع القرآن الكريم^(١١٧).

ومن حذف الحرف الناسخ: (إن) واسمه وخبره في القرآن الكريم قوله تعالى:

{وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ

نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ} [الأعراف: ١١٣-١١٤]

حيث إن قوله تعالى: {إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا}: "استفهام حذفته منه الهمزة كقراءة الباقيين الذين أثبتوها"^(١٩٨)، والتقدير: {نَعَمْ إِنَّ لَكُمْ لَأَجْرًا، {وَإِنَّكُمْ} فحذف هذه الجملة على الجملة المحذوفة بعد {نَعَمْ} التي هي نائبة عنها"^(١٩٩)، فحذف الحرف الناسخ (إِنَّ) واسمه وخبره في سياق جواب الاستفهام لدلالة سياق الاستفهام السابق على المحذوف، وهو حذف جائز ومتكرر في القرآن الكريم^(٢٠٠).

■ ٤ - أثر الاستفهام في حذف (الفعل) جوازاً :

أشار النحاة إلى جواز حذف الفعل والإبقاء على الفاعل، وذلك في موضعين^(٢٠١):

- الأول: إن أجيب به نفي، كقولك: (بلى، زيد)، لمن قال: (مَا قَامَ أَحَدٌ)، حيث نجد أَنَّ (زيد): فاعل لفعل محذوف تقديره: جاء؛ وذلك ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية، ولو جعل الجواب مبتدأ خبره محذوف لم يطابق النفي.
- الثاني: إن أجيب به استفهام محقق (ملفوظ به)، نحو قولنا: (هَلْ جَاءَ أَحَدٌ؟)، فيجيب المخاطب: (نعم، زيد)، والتقدير: (نعم جاء زيد)، ومن ذلك قوله تعالى:

{وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [الزخرف ٨٧]

والتقدير: خلقنا الله، فالمحذوف هو الفعل، ودليل ذلك التصريح بالفعل في قوله تعالى:

{وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}

[الزخرف ٩]

وتقدير المحذوف، في آية الزخرف: ٨٧، فعلا أولى من تقديره خبرًا محذوفًا؛ لأنّ مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق.

وقد يقع الحذف في جواب الاستفهام المقدر، كما في قوله تعالى:

{يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ}

[النور ٣٦-٣٧]

في قراءة من قراء: (يُسَبِّحُ) (٢٠٢)، فكأنه لما قيل: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ)، قيل: (من يسبحه؟)، فقيل: (يسبحه رجال) (٢٠٣).

■ ٥- أثر الاستفهام في حذف (الفعل، وفاعله) جوازًا :

أشار النحاة إلى أنّ ناصب المفعول به قد يُحذف جواز من بنية الجملة العربية "لقرينة: لفظية، أو معنوية، نحو: (زيدًا)، لمن قال: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، أو لمن شرع في إعطاء، أي: (أعط)، و(خيرًا)، لمن ذكر رؤيا... " (٢٠٤)، وعندئذ يكون المحذوف هو: الفعل، وفاعله، ومن حذف الفعل وفاعله والاكتفاء بالمفعول به جوازًا في جواب الاستفهام، قوله تعالى:

{وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ} [النحل ٣٠] (٢٠٥)

والتقدير: "أنزل خيرًا، فانتصب بوقوع الفعل من الله على الخير" (٢٠٦).

■ ٦- أثر الاستفهام في حذف (الفعل، وفاعله، ومفعوله) جوازًا :

قد يحذف من جملة جواب الاستفهام الفعلية: (الفعل، وفاعله، ومفعوله)، ويبقى الحرف الجوابي وبعض مكملات الجملة دليلاً على المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى:

{أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ} [القيامة: ٣-٤]

فقوله: "{أَيَحْسَبُ}" استفهام تقرير وتوبيخ،، {بَلَى}: جواب للاستفهام المنسحب على النفي، أي: بلى نجمعها،، وقرأ الجمهور: {قَادِرِينَ} بالنصب على الحال من الضمير الذي في الفعل المقدر^(٢٠٧)، فحذف من جملة جواب الاستفهام الفعل وفاعله ومفعوله واكتفي بالحرف الجوابي (بلى) والحال لقدرة الاستفهام السابق على تعيين المحذوف من بنية جواب الاستفهام الفعلية.

■ ٧- أثر الاستفهام في حذف العامل في المفعول المطلق وجوباً^(٢٠٨):

عَرَفَ النحاة (المفعول المطلق) بأنه: اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالا، وأنَّ الغالب فيه أن يكون مصدرًا، وأنَّ العامل في المصدر المنصوب إما مصدر مثله، أو ما اشتق منه من: فعل، أو وصف، ومن ذلك قوله تعالى:

{كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ} [القمر: ٤٢]

واتفق النحاة على أنه يجوز لدليل حالي أو مقالي أن يحذف العامل في المفعول المطلق، وقد يقوم المصدر مقام فعله فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيام المصدر مقامه، أي أنَّ العامل عندئذ محذوف وجوباً، وربط النحاة ذلك بعدد من المواضع، ومنها أن يقع المصدر المنصوب مقروناً باستفهام توبيخي، وهو ثلاثة أقسام^(٢٠٩):

- توبيخ المتكلم لنفسه، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه حين حضرته الوفاة: (أَعْدَّةُ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ سُلُولِيَّةٍ؟).
- توبيخ المتكلم لمخاطب، ومن ذلك قولهم: (أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ؟)، والتقدير: أأتواني توانيًّا، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلْوَمَّا لَا أَتَاكَ وَاعْتَرَانَا

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا

والتقدير: (أَتَلُومُ لَوْمًا، وَتَعْتَرِبُ اعْتَرَابًا).

- توبيخ المتكلم لغائب في حكم حاضر، ومن ذلك قولهم: (أَلْعَبَا وَقَدْ عَلَاهُ الشَّيْبُ؟).

وقد يرد الحذف في التوبيخ من غير أن يسبق باستفهام^(٢١٠)، ومن ذلك قول

الشاعر:

بَيَّنَّتْ أَسْبَابَ السَّيَادَةِ وَالْمَجْدِ

خُمُولًا وَإِهْمَالًا وَعِزَّكَ مَوْلَعٌ

ومن مواضع حذف العامل في المفعول المطلق كذلك في سياق الاستفهام أن يكون المصدر مستفهمًا عنه، وعامله خبر عن اسم عين، ومن ذلك قولهم: (أَأَنْتَ سَيِّرًا؟)، والتقدير: (أَأَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا؟)، ووجه الحذف أَنَّ الفعل شديد المطلوبة للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير^(٢١١).

وقد اشترط النحاة اسم العين لأنَّ المصدر يصح أن يقع خبرًا عن اسم المعنى، نحو: (جِدُّكَ جِدٌّ عَظِيمٌ)، أما اسم العين فلا يصح وقوع المصدر خبرًا عنه إلا بتجاوز، فينصب المصدر عندئذ بفعل الخبر^(٢١٢)، ولم يرد شيء من ذلك في القرآن الكريم.

■ ٨- أثر الاستفهام في حذف العامل في المفعول معه جوازًا وجوبًا^(٢١٣):

عرَّفَ النحاة (المفعول معه) بأنه: اسم فضلة، تالٍ لـ (واو) بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه^(٢١٤)، وذلك قولهم: (سِرْتُ وَالنَّيْلَ) أو (أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ)، ومنه قوله تعالى:

{فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً} [يونس: ٧١]^(٢١٥)

وقد اشترط النحاة في نصب المفعول معه، بناءً على التعريف السابق، ثلاثة شروط، هي^(٢١٦):

أ- أن يكون اسماً.

ب- أن يكون واقعاً بعد (الواو) الدالة على المصاحبة.

ج- أن تكون (الواو) مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه.

وسمع من كلام العرب نصب المفعول معه في سياق (مَا) و(كَيْفَ) الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل ناصب للمفعول معه، ومن ذلك قولهم: (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟)، و(كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟)^(٢١٧)، و(كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟)^(٢١٨)، وخرجه النحاة ذلك على أنه منصوب بفعلٍ مضمَرٍ مُشْتَقٍّ من الكون، والتقدير: (مَا كُنْتَ وَزَيْدًا)، و(كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ)، ف(زَيْدًا، وَقَصْعَةٌ) منصوبان بـ(تكون) المضمرة.

وقدر سيبويه العامل المحذوف من لفظ (الكون)، وقدره بالمضارع مع (كَيْفَ)، وبالماضي مع (مَا)، يقول سيبويه: "وزعموا أن ناسًا يقولون: (كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا)، و(مَا أَنْتَ وَزَيْدًا)، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (مَا) ولا (كَيْفَ)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (مَا) و(كَيْفَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ)، و(مَا كُنْتَ وَزَيْدًا)؛ لَأَنَّ (كُنْتَ) و(تَكُونُ) يقعان هـ هنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث"^(٢١٩).

وتحليلاً لنص سيبويه السابق رأى السيرافي أن تقدير سيبويه للمضارع مع (كَيْفَ) وللماضي مع (مَا) غير مقصود، وأنه لو عكس لجاز التقدير، ورد على ذلك ابن ولاد بأنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه؛ لَأَنَّ (مَا) دخلها معنى التحقير

والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع^(٢٢٠).

واختلف النحاة في (كان) التي قدرها سيبويه، هل هي الناقصة أم التامة؟، ويذكر الأزهرى أنّ الفارسي وغيره قد نص على أنها التامة، وعلى هذا فتكون (كيف) في موضع نصب على الحال، وأمّا (ما) فلا تكون حالا، وأنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال، ويرى الأزهرى أنّ "(كان) ناقصة، و(كيف)، و(ما) في موضع نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو كنت، مع زيد، وهو مذهب ابن خروف"^(٢٢١)، ولم يرد شيء من ذلك في القرآن الكريم.

المبحث الثالث الاستفهام والرتبة

■ تمهيد:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر الاستفهام على ترتيب العناصر في الجملة العربية فيما يتعلق بتقديم عنصر وتأخير آخر بتأثير سياق الاستفهام على بنية الجملة العربية، وأقصد بمصطلح: (التقديم والتأخير) (*Anastrophe*)، في نطاق هذه الدراسة، نقل عنصر ما من عناصر بناء الجملة العربية من موقعه الأصلي الذي يرد عليه -دائماً- داخل التركيب إلى موقع آخر بتأثير سياق الاستفهام على بنية الجملة، فتتغير بذلك طريقة بناء الجملة، ويتم ذلك في نطاق الجملة للإفصاح عن دلالات جديدة لا تتحقق إلا بالتقديم والتأخير^(٢٢٢).

لقد درس النحاة ظاهرة: (التقديم والتأخير) تحت عنوان: (الرتبة)، وقد جاءت دراستهم لها مفرقةً بين أبواب النحو المختلفة لرصد الحالات التي يتقدم فيها عنصر ما من عناصر بناء الجملة، أو يتأخر، وجوباً أو جوازاً، مثل وجوب تقديم المبتدأ، أو تأخيره، وجواز تقديمه، أو تأخيره، وكذلك العناصر التي يجب لها الصدارة في الجملة، والتي لا يجب لها ذلك، وهو ما يعرف بالرتب المحفوظة وغير المحفوظة لعناصر بناء الجملة العربية.

أمّا البلاغيون فقد درسوا ذلك تحت عنوان: (التقديم، والتأخير)، وقد جاءت دراستهم للرتبة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، ومن ثم فلم يتطرق البلاغيون إلى مجال دراسة الرتب المحفوظة، وإنما ركزوا بشكل مباشر على مجال الرتب غير المحفوظة^(٢٢٣)، على أن كتب النحو الأولى لم تخل أيضاً من ترديد مصطلح: (التقديم، والتأخير)^(٢٢٤).

وقد استخدم اللغويون المحدثون بعض المصطلحات الحديثة للتعبير عن ظاهرة التقديم والتأخير في دراساتهم، نحو: (*Anastrophe*)، و(*Avancement*)، و(*Inversion*)، وقد أثر الباحث مصطلح: (*Anastrophe*)؛ لأنَّ تعريفه يرد مرتبطاً بعملية التقديم والتأخير على مستوى الجملة فقط دون المركبات^(٢٢٥)، أمّا مصطلح: (*Permutation*) فيتناول ظاهرة التقديم والتأخير في المركبات المتضامة والجمال إذ يرد تعريفه بأنّه: "العملية التي ترمي إلى تغيير ترتيب العناصر المتجاورة في تركيب لغوي كإبدال الحروف أو إبدال الكلمات"^(٢٢٦).

أمّا مصطلحا: (*Avancement*)، و(*Inversion*) فيرد تعريفها مرتبطاً بدراسة ظاهرة التقديم والتأخير من الوجهة البلاغية فقط^(٢٢٧)، وهي الوجهة التي طورها علم الأسلوب، إذ يحتل مبحث: (التقديم، والتأخير) بؤرة مباحث الدراسات الأسلوبية الحديثة.

وتُعَدّ ظاهرة: (التقديم، والتأخير) في النحو العربي فرعاً على فكرة التضام (التلازم) بمعناه العام، ف"لا رتبة لغير متضامين"^(٢٢٨)، ومن ثم بدا تركيز النحاة واضحاً على ظاهرة (التقديم، والتأخير) في أثناء دراساتهم للمركبات المتضامة، ففي التوابع يتردد القول بأنّه "لا يتقدم التابع على المتبوع"^(٢٢٩)، وفي غير التوابع نلاحظ أنّه "لا يتقدم المضاف إليه على المضاف"^(٢٣٠)، كما "يمنع تأخير الموصول"^(٢٣١)، و"الأصل في الحال التأخير عن صاحبها"^(٢٣٢)، وتتعدد الإشارات في القول بضرورة حفظ الرتبة لبعض العناصر، وأمّا ما ورد على لسان العرب مخالفاً لذلك فوجّه على أنّه ضرورة شعرية، أو نادر ولا يقاس عليه^(٢٣٣).

وقد ربط النحاة بشكل مباشر بين معنى الاستفهام ورتبة بعض العناصر في بنية الجملة العربية، فأسندوا إلى معنى الاستفهام السبب في تغيير رتبة بعض العناصر في بنية الجمل، وجوباً، أو جوازاً، وتعد قضية الاستفهام والرتبة الواجبة،

بشكل عام، فرعاً على قضية الصدارة في النحو العربي، فقد أشار النحاة إلى أنَّ الاستفهام له صدر الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء مما في حيزه، يقول الزمخشري: "وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه، لا تقول: (ضربت أزيداً)، وما أشبه ذلك" (٢٣٤).

ويقصد بمصطلح: (الصدارة)، بشكل عام، أن تقع الجملة المستحقة للصدارة صدرًا في جملتها لا صدرًا مطلقًا بالنسبة لجملة الكلام (٢٣٥)، ومعنى ذلك أن تُعرب أدوات الاستفهام مع ما يتلوها على أنها جملة واحدة، فلا تعرب البتة مع ما يسبقها؛ إذ يخرجها ذلك عن صدارتها في الجملة، إنما تُعرب داخل جملتها المقترنة بها، ففي قوله تعالى:

{أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ} يس: ٣١

لا تعرب: {كَمْ} مفعولاً به للفعل: {يَرَوْا}، وإنما تُعرب مفعولاً به مقدماً للفعل التالي لها في جملتها: {أَهْلَكْنَا} (٢٣٦).

ويذكر ابن يعيش العلة في لزوم أدوات الاستفهام صدر الجملة بقوله: "إنما صار للاستفهام صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما" (٢٣٧)، وبناءً على ذلك ربط النحاة بين هذه القاعدة وبين كثير من مواضع تقديم بعض المواقع النحوية في بنية الجملة العربية وجوباً، وهو ما سيوضح من العرض التالي:

■ ١- أثر الاستفهام في تقديم (المبتدأ) وجوباً:

يرى النحاة وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا كان المبتدأ مستحقاً للتصدير بنفسه، وذلك نحو أسماء الاستفهام، كما في قولهم: (مَنْ فِي الدَارِ؟)، ف(مَنْ): اسم استفهام مبتدأ، وهو مستحق للصدارة لأنه اسم استفهام، وأسماء الاستفهام مستحقة للصدارة (٢٣٨).

وقد تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً في كثير من آيات القرآن بتأثير وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى:

{وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} [آل عمران: ٤٤]

فقد "ارتفع {أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} على الابتداء والخبر" (٢٣٩)، وذلك لأن اسم الاستفهام مما له الصدارة في الجملة، وثمة كثير من المواضع التي وجب فيها أن يتقدم المبتدأ على الخبر لأن المبتدأ اسم استفهام له الصدارة في القرآن الكريم، وقد أحصى الشيخ عزيمة هذه المواضع في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم وانتهى بها إلى ما يزيد على (١٥٠) مائة وخمسين موضعاً (٢٤٠).

■ ٢- أثر الاستفهام في تقديم (الخبر) وجوباً:

يرى النحاة وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر لازم الصدرية، كأسماء الاستفهام، وذلك نحو قولهم: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، ف(أَيْنَ) اسم استفهام مقدم وجوباً؛ لأن له الصدارة، ويتقدم الخبر وجوباً كذلك إن أضيف إلى لازم الصدرية، وذلك نحو إضافته إلى اسم من أسماء الاستفهام، وذلك نحو قولهم: (صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟) (٢٤١)، وقد ورد تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً في بعض المواضع في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

{وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا} [الإسراء: ٥١]

ف(متى) اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، و(هو) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر، ويتكرر ذلك كثيراً في القرآن الكريم (٢٤٢).

■ ٣- أثر الاستفهام في تقديم (المفعول به) وجوباً:

يرى النحاة وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إن تضمن المفعول به معنى الاستفهام، ومن ثم يكون لازم الصدرية، وذلك نحو قولهم: (من ضربت؟)،

وأيهم لقيت؟^(٢٤٣)، وقد ورد تقديم المفعول به وجوباً في سياق الاستفهام في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

{إِذْ قَالَ لِنَبِيِّهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي} [البقرة: ١٣٣]

فقوله تعالى: "{مَا تَعْبُدُونَ}"، (ما) اسم استفهام في محل نصب؛ لأنه مفعول مقدّم بـ(تعبدون)، وهو واجب التقديم؛ لأنّ له صدر الكلام^(٢٤٤)، وقد تكررت المواضع التي وجب فيها تقديم المفعول به على الفعل في القرآن الكريم^(٢٤٥).

■ ٤- أثر الاستفهام في تقديم (الحال) وجوباً:

يرى النحاة أنّ الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها^(٢٤٦)، ويجب أن تتقدم عليه في مواضع، منها: أن يكون لها صدر الكلام إذا كانت اسم استفهام، وذلك نحو قولهم: (كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟)^(٢٤٧)، ف(كيف) في موضع الحال من (زيد)^(٢٤٨)، ومن ذلك قوله تعالى:

{ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمَواتًا فَأَحْيَاكُمْ} [البقرة: ٢٨]

ف(كيف) في الآية الكريمة السابقة "اسم استفهام عن حال"، وصحبه معنى التقرير والتوبيخ^(٢٤٩)، وهو واجب التقديم؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام.

■ ٥- أثر الاستفهام في جواز الابتداء بالنكرة^(٢٥٠):

يرى النحاة أنّ الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه مسند إليه، فوجب ألا يكون مجهولاً، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف^(٢٥١)، ومن ثمّ فلا يجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً، إلا إن كان في الإخبار عنها فائدة، كما ألمح سيبويه^(٢٥٢)، كأن يخبر عنها بمختص مقدّم: ظرف، أو جار ومجرور، وذلك نحو قوله تعالى:

{لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} [ق: ٣٥]

{وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: ٧]

ويرى النحاة أنه يجوز الابتداء بالنكرة إن خصصت، ومن وسائل تخصيص النكرة، ومن ثم جواز الابتداء بها، أن تسبق باستفهام، وذلك نحو قوله تعالى:

{إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ} [النمل: ٦٠]

ف{إله} مبتدأ، وسوغ الابتداء بها وقوعها في حيز الاستفهام، وبالاستفهام حصلت الفائدة؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص.

خاتمة الدراسة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد، فهذه دراسة بعنوان: (أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة، دراسة تطبيقية على بنية الاستفهام في القرآن الكريم)، وهي دراسة كان هدفها المباشر رصد أثر الاستفهام على البنية النحوية للجملة في اللغة العربية فيما يتعلق بقضايا: العمل، والحذف، والرتبة، وذلك من خلال التطبيق المباشر على القرآن الكريم، وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

- أن اسم الفاعل العامل عمل فعله المعتمد على استفهام في القرآن الكريم قد ورد الاستفهام فيه بحرفي الاستفهام: (الهمزة، وهَلْ)، ولم يرد العمل مع الاعتماد على اسم من أسماء الاستفهام في القرآن، ويقوّي ذلك ما قاله الرضي من القول بالاعتماد على حرفي الاستفهام تصحيحاً لما قاله ابن الحاجب من القول بالاعتماد على همزة الاستفهام فقط، أمّا العمل في سياق الاستفهام باسم من أسماء الاستفهام فلم يشر إليه أحد من النحاة، ولم يرد في القرآن الكريم.
- أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله في سياق الاستفهام الحقيقي والاستفهام البلاغي، ولا فرق بينهما في إعمال اسم الفاعل عمل فعله.
- أن الشروط التي اشترطها النحاة في إجراء فعل القول مجرى: (ظَنَ) وأخواتها هي شروط على جواز الإلحاق بها في العمل، لا على وجوب الإلحاق بها في العمل، ولا فرق في الإعمال بين كون الاستفهام بالحرف أو بالاسم، أو بالظرف، ولا فرق كذلك بين كون الاستفهام حقيقياً أو مجازياً، ولم يقع من إجراء فعل القول مجرى: (ظَنَ) وأخواتها، في سياق الاستفهام، شيء في القرآن الكريم.

- أن ما يجب فيه النصب على الاشتغال لكونه مسبوقاً باستفهام بغير (همزة) الاستفهام لم يرد منه شيء في القرآن الكريم ، وما ورد في القرآن الكريم هو ما ترجح فيه النصب لكونه مسبوقاً بهمزة الاستفهام.
- أنه لا فرق في نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) و(الواو) في سياق الاستفهام بين كون الاستفهام بحرف الاستفهام أو باسم الاستفهام أو بالظرف الاستفهامي، ولا فرق كذلك بين كون الاستفهام حقيقياً أو مجازياً، على خلاف ما قرره النحاة.
- أن ما ورد من تعليق (ظن) وأخواتها عن العمل في القرآن الكريم كان بهمزة الاستفهام، ولم يرد التعليق بـ(هل) الاستفهامية، وهو ما اختلف فيه النحاة، ويرجح ذلك القول بعدم جواز التعليق مع الاستفهام بـ(هل).
- أن ما ورد تعليق (أرى) البصرية عن العمل في سياق الاستفهام في القرآن الكريم كان في سياق الاستفهام الحقيقي.
- أن ما ورد من إلغاء عمل (إلا) الاستثنائية في سياق الاستفهام في القرآن الكريم كان في سياق الاستفهام الإنكاري، ولم يرد في القرآن الكريم إلغاء عمل (إلا) في سياق الاستفهام الحقيقي، وكل ما ورد من ذلك كان في سياق الاستفهام الإنكاري، ويرجح ذلك ما رآه بعض النحويين من اشتراطهم كون الاستفهام إنكارياً.
- أنه قد ورد في القرآن الكريم زيادة (من) الجارة مع الاستفهام بـ(كم)، وهو ما يشير إلى ترجيح القول بجواز زيادة (من) الجارة بعد الاستفهام عامة، وعدم اختصاص زيادتها بحرف الاستفهام (هل) فقط كما يرى بعض النحاة؛ لأن القرآن الكريم والنصوص العربية قد أكدت زيادتها بعد أدوات استفهام غير (هل).

- أن سياق الاستفهام قد يكون ذا أثر مباشر في حذف بعض عناصر جملة الجواب في القرآن الكريم، ويُعدُّ سياق الاستفهام في الوقت نفسه أحد القرائن اللغوية المهمة التي تعيّن المحذوف من بنية الجملة.
- أن مواضع حذف (المبتدأ) جوازاً في سياق جواب الاستفهام في القرآن الكريم من أكثر مواضع الحذف بتأثير سياق الاستفهام في القرآن الكريم.
- أن خبر المبتدأ قد حُذف جوازاً من بنية جملة جواب الاستفهام في بعض المواضع في القرآن الكريم، كما حذف الخبر من بنية جملة الاستفهام نفسها بتأثير سياق الاستفهام المعادل في بعض المواضع في القرآن الكريم.
- أن حذف (كان) واسمها وخبرها في القرآن الكريم بتأثير سياق الاستفهام قد ورد في موضعين، هما: في سياق جواب الاستفهام، وبعد سياق الاستفهام التعجبي الإنكاري في جملة الاستفهام نفسها، ولم يشر النحاة إلى جواز حذف (كان) واسمها وخبرها إلا مع ورودها بعد (إن) الشرطية.
- أنه يجوز حذف الفعل الناسخ: (كان) واسمه وخبره، والحرف الناسخ: (إن) واسمها وخبرها، في سياق جواب الاستفهام قياساً على جواز حذف المبتدأ والخبر والاكتفاء بحرف الجواب، ولذلك شواهد في القرآن الكريم.
- أن التقديم الواجب لبعض عناصر الجملة في سياق الاستفهام يرتبط أساساً بفكرة وجوب الصدارة لأدوات الاستفهام، فيتقدم المبتدأ وجوباً إذا كان اسم استفهام، ويتقدم الخبر وجوباً إذا كان اسم استفهام، ويتقدم المفعول به وجوباً إذا كان اسم استفهام، ويتقدم الحال وجوباً إذا كان اسم استفهام، وهكذا.

هوامش الدراسة:

- (١) أقسام الإنشاء الطلبي هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والعرض، والتحضيز، والتمني، والترجي، والنداء.
- يُنظر: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص ١٤.
- (٢) يُنظر: الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي، المقدمة، ص ٥-١٥.
- (٣) يُنظر: الدكتور عبد العليم السيد فودة، أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، المقدمة، ص ٣-١٣.
- (٤) يُنظر: الدكتور محمد إبراهيم الجديبة، بحث: أسلوب الاستفهام في ديوان هاشم الرفاعي، ص ١٧١-١٩٥.
- (٥) يُنظر أيضًا الدراسات التالية:
 - الدكتور محمد شكري الفيومي، الاستفهام، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
 - الدكتور عبد الكريم محمود يوسف، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، مكتبة الغزال، القاهرة، ١٩٩٥م.
 - محمد بن عوض بن محمد السهلي، الطلب وأثره الإعرابي في الأساليب العربية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ.
- (٦) الدكتور تمام حسان، الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٦٠.
- (٧) يُنظر تفصيل ذلك في: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣٢٨/٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٠٩/٤، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ١٣٥.
- (٨) ابن جني، الخصائص، ١٨/١، ويُنظر أيضًا: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨/١، ٢٠، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٤/١-١٥.

- (٩) ابن جني، اللع، ص ١١٠، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: المبرد، المقتضب، ٨/١.
- (١٠) ابن جني، الخصائص، ١٨/١، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨/١، ٢٠.
- (١١) الضمير في هذا النص عائد على جملتي الشرط والجواب.
- (١٢) السيوطي، همع الهوامع، ١٣/١.
- (١٣) الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٣/١.
- (١٤) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٧.
- (١٥) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٨.
- (١٦) يُنْظَرُ: الدكتور خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٧٨.
- (١٧) يُنْظَرُ: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص ٣٨.
- (١٨) الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٦٠، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص ٢٢.
- (١٩) الدكتور خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٧٧-٧٨.
- (٢٠) يُنْظَرُ: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل ٨٨/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٢/١.
- (٢١) يُنْظَرُ: ابن يعيش، شرح المفصل ٨٨-٨٩، والسيوطي، همع الهوامع ١٢/١.
- (٢٢) يُنْظَرُ: ابن يعيش، شرح المفصل ٨٨-٨٩، والسيوطي، همع الهوامع ١٢/١-١٣.
- (٢٣) يُنْظَرُ: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١١٨/١.
- (٢٤) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب ص ٥٢٣، ٥٣٦.
- (٢٥) يُنْظَرُ: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٧.
- (٢٦) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٥٦.
- (٢٧) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٥٧-٥٨.
- (٢٨) عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص ١٣.

- (٢٩) يُنظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٣٠، وعبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص ١٤.
- (٣٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥٠/٨.
- (٣١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣٢٦/٢، ويُنظر أيضاً: ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة، ص ٢٩٢.
- (٣٢) يُنظر: عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص ١٨.
- (٣٣) يُنظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ١٣٠-١٣٤.
- (٣٤) سيبويه، الكتاب، ٩٨/١.
- (٣٥) سيبويه، الكتاب، ٩٩/١.
- (٣٦) الزمخشري، المفصل، ص ٤٣٨، ويُنظر أيضاً: ابن السراج، الأصول في النحو، ٦٢/١، وابن جني، الخصائص، ٣٥٢/١، واللمع، ص ١٤٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٤٣/١.
- (٣٧) الدكتور شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص ١٠٣.
- (٣٨) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٥٨-١٥٩.
- (٣٩) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٥٨-١٥٩.
- (٤٠) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٩-٢٤.
- (٤١) الدكتور خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ص ١٠٨.
- (٤٢) ابن هشام، مغني اللبيب ص ٤٥٨.
- (٤٣) سيبويه، الكتاب، ٩٨-٩٩.
- (٤٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٠٠/٧، ويُنظر كذلك: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، هامش رقم: (١)، ١٦٩/١.
- (٤٥) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٣٦-١٣٧، وشرح ابن عقيل، ١٥٥/١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤٦٠/١.

- (٤٦) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٣٦/١-١٣٧، وشرح ابن عقيل، ١٥٥/١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤٦٠/١.
- (٤٧) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٣/٢.
- (٤٨) الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٠/٢.
- (٤٩) الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠١/٢.
- (٥٠) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٧٥/٣.
- (٥١) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٧٦/٣.
- (٥٢) الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠١/٢.
- (٥٣) يُنْظَرُ: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢١٥/١، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢٢٥/١.
- (٥٤) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٩٦.
- (٥٥) يُنْظَرُ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٩٩/٣.
- (٥٦) يُنْظَرُ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٠٠/٣.
- (٥٧) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٨٥/١.
- (٥٨) ابن جني، الخصائص، ١٠٩/١.
- (٥٩) ابن جني، الخصائص، ١٩٦/١.
- (٦٠) الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٧/٢.
- (٦١) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٢٣/١.
- (٦٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٥٨/١.
- (٦٣) ابن جني، اللمع، ص ٢٥.
- (٦٤) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ٧٠.
- (٦٥) ابن جني، الخصائص، ١٠٩-١١٠، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ٦٩.
- (٦٦) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣١.

- (٦٧) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٩١/٢-٢٠٩، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٧-٣٩٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢١٧/٣-٢١٨، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٦٩/٣-٢٧٧.
- (٦٨) يرى الأستاذ عباس حسن أنَّ (أل) الداخلة على المشتقات هي (أل) الموصولة. يُنْظَرُ: عباس حسن، النحو الوافي، ٢٤٦/٣، ٢٥٤.
- (٦٩) يجوز الأخفش عمل اسم الفاعل المجرد من (الألف، واللام) من غير اعتماد على شيء من الشروط المذكورة، نحو: (قائم الزيدان).
- يُنْظَرُ توضيح ذلك في: الرضي الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٢٢٦/١.
- (٧٠) يُنْظَرُ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٩٥/٢، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٠١.
- (٧١) يُنْظَرُ الرضي الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤١٧/٣.
- (٧٢) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٢٦.
- (٧٣) لا يجيز الكوفيون إعمال شيء من صيغ المبالغة؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمرؤا له فعلاً، ويخالف ذلك رأيهم الذي يميل إلى ترجيح الاستعمال اللغوي.
- يُنْظَرُ توضيح ذلك في: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٠٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٨١/٣-٢٨٢.
- (٧٤) يُنْظَرُ توضيح ذلك في: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٠٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٨١/٣-٢٨٢.
- (٧٥) يُنْظَرُ أيضاً المواضع الآتية: إبراهيم: ٢١، والصافات: ٣٦، والزمر: ٣٨.
- (٧٦) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/٣٧٥-٣٨٠، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٠-٣٩٢، وأوضح المسالك، ٦٥/٢-٧٣، والدمايني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ١٩٤/٤-٢٠٧، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٠١/٢-٢١٣.
- (٧٧) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٠.

- (٧٨) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٠.
- (٧٩) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٢.
- (٨٠) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٢.
- (٨١) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٢.
- (٨٢) يُنْظَرُ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦١/٢.
- (٨٣) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٧٦/١.
- (٨٤) يُنْظَرُ: الدماميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ٢٠١/٤.
- (٨٥) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٠.
- (٨٦) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ٦٥-٦٦/٢.
- (٨٧) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٧٥/١.
- (٨٨) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤١٣/١ - ٤٢٥، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٣٣-٤٣٥، وأوضح المسالك، ١٤١/٢ - ١٥٥، والدماميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ٣٠٧-٢٧٥/٤، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٤٩-٣٩٣/٢.
- (٨٩) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤٢/٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٥٠/٢.
- (٩٠) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤٢/٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٥٠/٢.
- (٩١) يُنْظَرُ: أبو حيان، البحر المحيط، ١٧٩/٨-١٨٠.
- (٩٢) يُنْظَرُ: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، ٢٩/٢.
- (٩٣) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٤٧/٢.
- (٩٤) يُنْظَرُ: سيبويه، الكتاب، ١٠٢/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٤٧/٢.

- (٩٥) سيبويه، الكتاب، ١/١٠٢.
- (٩٦) يرى الكسائي أنَّ المنصوب منصوب بالفاعل المشغول، والعائد ملغى.
- يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/٤١٣.
- (٩٧) يُنظر: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، ١/٢.
- (٩٨) يُنظر تفصيل هذه المسألة في: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٢٤١-٢٤٣، وأوضح المسالك، ٣/١٠-١١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٠/٣.
- (٩٩) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٠/٣.
- (١٠٠) سيبويه، الكتاب، ٦/٣.
- (١٠١) يُنظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٠/٣.
- (١٠٢) يُنظر تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣/٨٤-١٠٠، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٢٠-٣٣٢، وأوضح المسالك، ٤/١٦١-١٦٨، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣/٣٢٢-٣٣٠.
- (١٠٣) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٢٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣/٣٢٣.
- (١٠٤) يُنظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٣/٣٢٣.
- (١٠٥) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/١٥٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤/١٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٧٧، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣١.
- (١٠٦) يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٢٦.
- (١٠٧) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣/٨٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤/٣٢٧.
- (١٠٨) يُنظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤/٣٢٨.
- (١٠٩) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/١٥٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤/١٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٧٧، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣١.

- (١١٠) يُنْظَرُ: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٠٦/٤.
- (١١١) يُنْظَرُ أَيْضًا الْمَوَاضِعُ الْآتِيَّةُ: النساء: ٩٧، والمائدة: ٣١، والأنعام: ١٤٨، ويوسف: ١٠٩، والحج: ٤٦، ٦٣، والروم: ٩، وفاطر: ٤٤، والصافات: ٥٥، وغافر: ٢١، ٨٢، ومحمد: ١٠، والحديد: ١١.
- (١١٢) الزمخشري، الكشاف، ١٣٧/٢.
- (١١٣) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٧٢-٣٦٤/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٧٢-٤٩/٢، والداميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ١٥٩-١٧٦/٤، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٧٥-١٩٤/٢.
- (١١٤) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٧٥/٢.
- (١١٥) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٧٥/٢.
- (١١٦) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك، ٥٣/٢.
- (١١٧) الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٥٦/٤.
- (١١٨) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي: ابن هشام، أوضح المسالك، ٦٣-٥٤/٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٧٨-١٨٣/٢.
- (١١٩) الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٥٦/٤.
- (١٢٠) يُنْظَرُ: الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٥٦/٤، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٤٤/٦.
- (١٢١) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٨٢/٢.
- (١٢٢) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٨٣/٢.
- (١٢٣) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١٨٣/٢.
- (١٢٤) يُنْظَرُ أَيْضًا الْمَوَاضِعُ الْآتِيَّةُ: النساء: ١١، ولقمان: ٣٤، والشورى: ٥٢، والجاثية: ٣٢، والأحقاف: ٩، والحاqqة: ٣، ٢٦، والجن: ١٠، ٢٥، والمدثر: ٢٧، والمرسلات: ١٤، والانفطار: ١٧، ١٨.

- (١٢٥) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٨٠/١-، وابن هشام، أوضح المسالك، ٧٢/٢-٧٥، والدمايني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ٢٠٨/٤-٢١٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٩/٢-٢٣٠.
- (١٢٦) يُنْظَرُ: ص ٣٤-٣٦ من هذه الدراسة.
- (١٢٧) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٨٢/١.
- (١٢٨) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٦/٢.
- (١٢٩) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٦/٢.
- (١٣٠) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣٠/٢.
- (١٣١) يُنْظَرُ تفصيل ذلك في: ابن هشام، أوضح المسالك، ٨٣/٢، والأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣٠/٢.
- (١٣٢) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣٠/٢.
- (١٣٣) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٩٧/٢.
- (١٣٤) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣٠/٢.
- (١٣٥) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣١/٢.
- (١٣٦) يُنْظَرُ: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٦٦/٣.
- (١٣٧) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٥٤٤-٥٣٣/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢١/٢-٢٣٢، وشرح شذور الذهب، ٢٨٧-٢٨٩، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٤٥-٥٤٧.
- (١٣٨) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨٨.
- (١٣٩) ابن عقيل، المساعد، ٥٥٤/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٢/٢.
- (١٤٠) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٨٨.
- (١٤١) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٤٦/٢.
- (١٤٢) يُنْظَرُ أيضًا المواضع الآتية: الأنعام: ٤٧، والأعراف: ١٤٧، ويوسف: ٦٤، والإسراء: ٩٣، والنمل: ٩٠، وسبأ: ٣٣، والأحقاف: ٣٥.

- (١٤٣) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٤٩/٢-٢٥٠، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٣/٣-٢٤، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٤/٣-٢٥.
- (١٤٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٥٤/٢٢.
- (١٤٥) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٥٠/٢.
- (١٤٦) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٦/٣-٢٧.
- (١٤٧) الشيخ يس، حاشية الشيخ يس على التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، ٩/٢.
- (١٤٨) يُنْظَرُ أيضا المواضع الآتية: الروم: ٢٨، ٤٠، والملك: ٣، والحاقة: ٨.
- (١٤٩) ورود مصطلح: (الحذف)، على سبيل المثال، في: سيبويه، الكتاب، ٢٨٠/١، ١٣٩/٢، ٢٤٩، ٢٥٦، ٣٣٩/٣، ٣٨١، والمبرد، المقتضب، ٣٥/١، ٢٤٥، ١٢٩/٢، ٧٦/٣.
- (١٥٠) يُنْظَرُ: ابن منظور، لسان العرب ٨١٠-٨١١، والفيروز آبادي، القاموس المحيط ١٢٢/٣، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط ١٦٢/١.
- (١٥١) يُنْظَرُ: الدكتور آدم أحمد آدم، الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحوليين التوليديين، ص ٣٤.
- (١٥٢) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٣٥.
- (١٥٣) يُنْظَرُ: الدكتور آدم أحمد آدم، الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحوليين التوليديين، ص ٣٤.
- (١٥٤) الدكتور مبارك المبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص ٩٤.
- (١٥٥) يُنْظَرُ: الدكتور إميل يعقوب، قاموس المصطلحات الأدبية واللغوية، ص ٦٣.
- (١٥٦) يُنْظَرُ: الدكتور آدم أحمد آدم، الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتوليديين التحوليين، ص ٣٨-٣٩.
- (١٥٧) يُنْظَرُ: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٥٥/٢.
- (١٥٨) يُنْظَرُ: الدكتور مازن المبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص ٧٤.

- (١٥٩) يُنْظَرُ: الدكتور مازن المبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص ٨، ٩٤، والدكتور إميل يعقوب، قاموس المصطلحات الأدبية واللغوية، ص ١٨٣-١٨٤.
- (١٦٠) يُنْظَرُ: السيوطي، همع الهوامع، ١/١٦٨.
- (١٦١) ابن جني، الخصائص، ٢/٣٦٠.
- (١٦٢) يُنْظَرُ: الدكتور تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٥٧.
- (١٦٣) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.
- (١٦٤) يُنْظَرُ تفصيل ذلك في الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٦-٢٣١.
- (١٦٥) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.
- (١٦٦) يُنْظَرُ: السيوطي، همع الهوامع، ١/١٦٨.
- (١٦٧) يُنْظَرُ: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٩٦.
- (١٦٨) الدكتور تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٦٢.
- (١٦٩) ابن جني، الخصائص، ٢/٣٦٠.
- (١٧٠) سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٦، وَيُنْظَرُ أيضًا: المبرد، المقتضب، ٤/١٢٦، وابن السراج، الأصول، ١/٥٨، ٢/٢٧٦.
- (١٧١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٩٤.
- (١٧٢) سيبويه، الكتاب، ٢/١٢٦.
- (١٧٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٩٤.
- (١٧٤) يُنْظَرُ توضيح ذلك في: ابن هشام، أوضح المسالك، ١/١٩٦-١٩٨، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١/٥٦٢-٥٦٧.
- (١٧٥) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١/٥٦٢.
- (١٧٦) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٢٢، وَيُنْظَرُ أيضًا الموضعان التاليان: النحل: ٢٤، والهمزة: ٥-٦.
- (١٧٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٨/٥٠٦، وَيُنْظَرُ أيضًا، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٢٢.

- (١٧٨) يُنْظَرُ: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٢٢.
- (١٧٩) يُنْظَرُ: سيبويه، الكتاب، ١٢٦/٢.
- (١٨٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٧/١.
- (١٨١) يُنْظَرُ: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٠٣/١، والصبان، حاشية الصبان، ٢١٤/١.
- (١٨٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٧/١.
- (١٨٣) يُنْظَرُ: الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٦-٥٨١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٠٤-١٠٥.
- (١٨٤) يُنْظَرُ: الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٧/١.
- (١٨٥) أبو حيان، البحر المحيط، ٤٦/٦-٤٧.
- (١٨٦) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٥٤/٧، يُنْظَرُ أيضاً المواضع التالية: هود: ١٧، والرعد: ٣٣، وفاطر: ٨، والزمر: ٩، ٢٢، ٢٤.
- (١٨٧) يُنْظَرُ أيضاً المواضع التالية: هود: ١٧، والرعد: ٣٣، وفاطر: ٨، والزمر: ٩، ٢٢، ٢٤.
- (١٨٨) أي: المبتدأ والخبر معاً.
- (١٨٩) الشيخ يس العلمي، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، ١٧٨/١.
- (١٩٠) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٨٤/٢٣.
- (١٩١) يُنْظَرُ أيضاً المواضع الآتية: الأنعام: ٣٠، والأعراف: ١٧٢، ويس: ٨١، وغافر: ٥٠، والأحقاف: ٣٤.
- (١٩٢) يُنْظَرُ الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح، ٦٣٧-٦٣٩.
- (١٩٣) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٤٥/١٤.
- (١٩٤) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ١٤٥/١٤.
- (١٩٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢/٢.
- (١٩٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٣/٥.
- (١٩٧) يُنْظَرُ أيضاً المواضع الآتية: آل عمران: ٢٥، والنساء: ٤١، ٦٢.

- (١٩٨) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦١/٤.
- (١٩٩) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٦١/٤.
- (٢٠٠) يُنْظَرُ أَيْضًا الْمَوَاضِعُ الْآتِيَّةُ: الشعراء: ٤١-٤٢، والصفات: ١٦-١٧.
- (٢٠١) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي: ابن هشام، أوضح المسالك، ٨٦-٨٢/٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٥٣-٢٥٥، والسيوطي، همع الهوامع.
- (٢٠٢) قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: (يُسَبِّحُ) بفتح (الباء)، والباقون بكسر (الباء).
- يُنْظَرُ: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٨/٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٥٤/٢.
- (٢٠٣) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٥٤/٢.
- (٢٠٤) السيوطي، همع الهوامع، ١٦٨/١، ويُنْظَرُ أَيْضًا: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٤١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤١٤/٢-٤١٥.
- (٢٠٥) يُنْظَرُ: الزمخشري، الكشاف، ٥٧٩/٢، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢١٤، والسيوطي، همع الهوامع، ١٦٨/١.
- (٢٠٦) الطبري، الجامع لأحكام القرآن، ١٩٦/١٧-١٩٧.
- (٢٠٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٤-٣٨٥/٨.
- (٢٠٨) يُنْظَرُ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٤٦٣-٤٨٣، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٢/٢-١٩٤، وشرح شذور الذهب، ص ٢٥٢-٢٥٣، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤٥١/٢-٤٨٧.
- (٢٠٩) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤٧٤/٢.
- (٢١٠) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٧٣/٢.
- (٢١١) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٤٧٩/٢.
- (٢١٢) يُنْظَرُ: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٧٤/٢.

(٢١٣) يُنْظَرُ تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٥٣٩/١-٥٤٧، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/٢١٠-٢١٨، وشرح شذور الذهب، ص ٢٦٢-٢٦٩، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٥٢٣-٥٤٠.
(٢١٤) يُنْظَرُ: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/٢١٠.
(٢١٥) يجوز في: (شركاءكم) في الآية الكريمة السابقة أن تكون:

- مفعولا معه لاسيافئها لشروط المفعول معه.
- مفعولا به لفعل أمر من الثلاثي (جمع)، محذوف، تقديره: (واجمعوا شركاءكم).
- ولا يجوز أن تُعْرَبَ معطوفة على: (أمركم)؛ لأنه حينئذٍ شريك في معناه؛ فيكون التقدير: (أجمعوا أمركم، وأجمعوا شركاءكم)، وهذا لا يجوز لأن الفعل: (أجمع) إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، ولكن يجوز العطف على حذف مضاف، والتقدير: (فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم).

يُنْظَرُ: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٣٤٩، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٦٣.

- (٢١٦) يُنْظَرُ: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٦٢-٢٦٣.
(٢١٧) يُنْظَرُ: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٥٢٦-٥٢٧.
(٢١٨) يُنْظَرُ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٢٠٥.
(٢١٩) سيبويه، الكتاب، ١/٣٠٣.
(٢٢٠) يُنْظَرُ تفصيل ذلك في: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٥٢٧.
(٢٢١) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٥٢٧.
(٢٢٢) يُنْظَرُ: الدكتور خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٩٣.
(٢٢٣) يُنْظَرُ: الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.
(٢٢٤) يُنْظَرُ: المبرد، المقتضب ٣/٩٥-٩٦، ٤/٥٣.
(٢٢٥) يُنْظَرُ: الدكتور مازن المبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص ٢٣-٢٤.

- (٢٢٦) الدكتور مازن المبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص٢١٨، ويُنظر أيضاً: الدكتور عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص١٤١، والدكتور محمود أحمد نحلة، نظام الجملة في شعر المعلقات، ص٥٥.
- (٢٢٧) يُنظر: الدكتور إميل يعقوب، قاموس المصطلحات الأدبية واللغوية، ص ١٤٣.
- (٢٢٨) الدكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٠.
- (٢٢٩) السيوطي، همع الهوامع، ١١٦/٢.
- (٢٣٠) السيوطي، همع الهوامع، ٤٩/٢.
- (٢٣١) السيوطي، همع الهوامع، ٨٧/١.
- (٢٣٢) السيوطي، همع الهوامع، ٢٤١/١.
- (٢٣٣) السيوطي، همع الهوامع، ٤٩/٢.
- (٢٣٤) الزمخشري، المفصل، ص ٤٣٨، ويُنظر أيضاً: ابن السراج، الأصول في النحو، ٦٠/١، ٦٢، وابن جنبي، الخصائص، ٣٥٢/١، واللمع، ص ١٤٨، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ١٣٦، ١٩٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٤٣/١.
- (٢٣٥) عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، الصدارة في النحو العربي، ص ٤.
- (٢٣٦) الدكتور شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص ١٠٣.
- (٢٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٣/٧.
- (٢٣٨) الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٥٢/١.
- (٢٣٩) أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٩/٢.
- (٢٤٠) يُنظر: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، ٢٦٣-٢٦٩.
- (٢٤١) الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٥٩/١.
- (٢٤٢) يُنظر أيضاً المواضع الآتية: آل عمران: ٣٧، ويونس: ٤٨، والأنبياء: ٣٨، والنمل: ٧١، والقصص: ٦٢، ٧٤، والسجدة: ٢٨، وسبأ: ٢٩، وغافر: ١١، ٧٣.
- (٢٤٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٣٤/١.
- (٢٤٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٠٢/١.

- (٢٤٥) يُنظر أيضًا المواضع الآتية: آل عمران: ٨٣، والأنعام: ٤٠، ١٤٤، وسبأ: ٤٠، والزمر: ٦٤.
- (٢٤٦) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٦٤٢/٢.
- (٢٤٧) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٦٤٦/٢.
- (٢٤٨) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٣٤/١.
- (٢٤٩) أبو حيان، البحر المحيط، ١٢٩/١.
- (٢٥٠) يُنظر تفصيل هذه المسألة في: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢١٦/١-٢٢٠، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٨٤-١٨٦، وشرح شذور الذهب، ص ٢١٢، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٤١-٥٤٧.
- (٢٥١) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢١٦/١.
- (٢٥٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢٢/١، ١٦٥.

مصادر الدراسة ومراجعها

- (الدكتور): آدم أحمد آدم:
- ١- الحذف والتقدير بين النحاة العرب والتحويليين التوليديين من سنة ١٩٥٧ إلى ١٩٧٥م، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله الأزهرى، (ت: ٩٠٥ هـ):
- ٢- التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- (الدكتور): إميل يعقوب، و (الدكتور): بسام بركة، و (الدكتورة): مي شيخاني:
- ٣- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- أبو البركات الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري، (ت: ٥٧٧ هـ):
- ٤- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- (الدكتور): تمام حسان:
- ٦- الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٧- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ٨- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢ هـ):

- ٩- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.
- ١٠- اللمع في العربية، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، ١٩٧٩م.
- (الدكتور): **حسني عبد الجليل يوسف:**
- ١١- أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي، مؤسسة المختار بالقاهرة، ودار المعالم الثقافية بالإحساء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- **الحملوي، الشيخ أحمد الحملوي، (ت: ١٩٣٢ م):**
- ١٢- شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- **أبو حيان الأندلسي، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، (ت: ٧٥٤ هـ):**
- ١٣- تفسير البحر المحيط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- (الدكتور): **خليل أحمد عمارة:**
- ١٤- في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٥- في نحو اللغة وتراكيبها، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- **الدمامي: محمد بدر الدين بن أبي بكر عمر الدماميني، (ت: ١٣٦٢ هـ):**
- ١٦- تعليق الفراند على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، طبعة مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- **الرضي الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: ٦٨٦ هـ):**
- ١٧- شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨م.
- **الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت: ٧٩٤ هـ):**
- ١٨- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ١٩٥٧م.
- **الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨ هـ):**

- ١٩- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ٢٠- المفصل في علم العربية، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠ هـ):
- ٢١- الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعتان: الأولى، والثانية، ١٩٧٧-١٩٨٢م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: ٣١٦ هـ):
- ٢٢- الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١ هـ):
- ٢٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)
- (الدكتور): شوقي ضيف:
- ٢٤- تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الطبري، محمد بن جرير الطبري، (ت: ٣١٠ هـ):
- ٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن عاشور، الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: (ت: ١٣٩٣ هـ):
- ٢٦- التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٧٣م.
- عباس حسن:
- ٢٧- النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م.
- (الدكتور): عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي:
- ٢٨- الصدارة في النحو العربي، دار النهار، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩م.
- عبد السلام محمد هارون:
- ٢٩- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٠م.
- (الدكتور): عبد العليم السيد فودة:

٣٠- أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، القاهرة، (د.ت).

▪ (الدكتور) عبد الكريم محمود يوسف:

٣١- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، مكتبة الغزال، القاهرة، ١٩٩٥م.

▪ (الدكتور): عبده الراجحي:

٣٢- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

▪ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (ت: ٦٧٩ هـ):

٣٣- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٤- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، نشر جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

▪ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت: ٦١٦ هـ):

٣٥- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٩م.

▪ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت: ٣٩٥ هـ):

٣٦- الصحابي، في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

▪ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، (ت: ٨١٧ هـ):

٣٧- القاموس المحيط، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

▪ القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، (ت: ٧٣٩ هـ):

٣٨- الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨م.

- القيسي، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ):
- ٣٩- مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
- (الدكتور): مبارك المبارك:
- ٤٠- معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ):
- ٤١- المقتضب، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- (الدكتور): محمد إبراهيم الجدي:
- ٤٢- بحث: أسلوب الاستفهام في ديوان هاشم الرفاعي، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد ١١، العدد الثاني، ٢٠٠٣م.
- (الدكتور): محمد حماسة عبد اللطيف:
- ٤٣- في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ١٩٨٢م.
- (الدكتور) محمد شكري الفيومي:
- ٤٤- الاستفهام، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة:
- ٤٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٢م.
- محمد بن عوض بن محمد السهلي:
- ٤٦- الطلب وأثره الإعرابي في الأساليب العربية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ.
- (الدكتور): محمود أحمد نحلة:
- ٤٧- نظام الجملة في شعر المعطقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:
- ٤٨- المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- المرادي، الحسن بن قاسم المرادي، (ت: ٧٢٤هـ):

- ٤٩ - الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، (ت: ٥٩٢هـ):
- ٥٠ - الرد على النحاة، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (ت: ٧١١هـ):
- ٥١ - لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.).
- ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ):
- ٥٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ٥٣ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٥٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- يس بن زين الدين العليمي الحمصي، (ت: ١٠٦١هـ):
- ٥٥ - حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت: ٦٤٣هـ):
- ٥٦ - شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ت.).